جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي
بعنـوان:

دور الضمانات البنكية في تغطية مخاطر التجارة الخارجية

دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي BEA تقرت خلال الفترة 2017 – 2020

من إعداد الطالب: ضيف الله عبد المؤمن
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 20/06/2023
أمام اللجنة المكونة من السادة:

علاوي محمد لحسن	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيساً
كسكس مسعود	أستاذ محاضر ب	جامعة ورقلة	مشرفاً
بعليش نور الدين	أستاذ مساعد	جامعة ورقلة	مناقشاً

السنة الجامعية 2023/2022

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي
بعنـوان:

دور الضمانات البنكية في تغطية مخاطر التجارة الخارجية

دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي BEA تقرت خلال الفترة 2017 – 2020

من إعداد الطالب: ضيف الله عبد المؤمن
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 20/06/2023
أمام اللجنة المكونة من السادة:

علاوي محمد لحسن	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيساً
كسكس مسعود	أستاذ محاضر ب	جامعة ورقلة	مشرفاً
بعليش نور الدين	أستاذ مساعد	جامعة ورقلة	مناقشاً

السنة الجامعية 2023/2022

الإهداء

الحمدلله الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من أوصى بهما اللهتعالى ورسوله

إلى من تعب و ضحى من أجل وصولي لهذه المرحلة ابي العزيز

إلى التي جعل الله جنة تحت قدميها ، أمي الحبيبة أطال الله ، في عمرها وحفظها

الى جميع اخوتي واخواتي

إلى من كانوا فقاء دربي وفقهم الله

إلى كل الأصدقاء وزملاء في الدراسة

شكر وعرفان

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلابطاعتك، ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك ، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

والحمد لله الذي أعاننا ووفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع أما بعد

نشكر في المقام الأول الأستاذ المشرف على هذا العمل الاستاذ

كحكس مسعود

على ماقدمه لنا من توجيهات وارشادات

كما نتقدم بخالص الشكر الى كل الاساتذة بجامعة قاصدي مرباح

ورقلة

الملخص:

جاءت هذه الدراسة بعنوان " دور الضمانات النكية في تغطية مخاطر التجارية الخارجية عالجنا من خلالها موضوع دور الضمانات البنكية في ترقية التجارة الخارجية تم القيام بدراسة حالة على مستوى البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت بالاعتماد على منهج دراسة الحالة والوثائق المقدمة من طرف البنك و قد بينت أهم النتائج المتوصل إليها أن الضمانات البنكية توفر السير الحسن لعمليات التجارة الخارجية و تحافظ على حقوق المتعاملين بها كونها تعهدا غير رجعيا صادر من طرف البنوك كما تغطي إلى حد كبير مختلف المخاطر المصاحبة لهذا النوع من المعاملاتبالاضافة الى انها تعتبر أداة للدفع الدولي لما توفره من تعويضات و تسهيلات في هذا المجال، إلا أنها تواجه صعوبات في تطبيقها نظرا لاختلاف القوانين المطبقة في كل دولة، كما أن نظام المركزية المطبق من طرف البنوك يحد من حرية الوكالات في منح الضمانات البنكية مما قد يقلل من مساهمتها في تحسين و تطوير التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية:الضمانات البنكية، التجارة الخارجية، الضمان المضاد، ضمان القبولالمؤقت.

Summary:

This study, entitled "The Role of Bank Guarantees in Covering Foreign Trade Risks," addressed the issue of the role of bank guarantees in promoting foreign trade A case study was carried out at the level of the Algerian Foreign Bank an agency that recognized the method of the case study and the documents submitted by the Bank, and the most important results showed that bank guarantees provide good conduct for foreign trade operations and preserve the rights of dealers, as they are a non-retroactive undertaking issued by banks and cover to a large extent the various risks associated with this type of transaction, in addition to being considered a tool for international payment of the compensation and facilities it provides in this field, but it faces difficulties in its application due to the different laws applied in each country, and the centralized system applied by banks limits the freedom of banking agencies to grant guarantees, which may reduce their contribution to the development of foreign trade.

Keywords:

Bank guarantees, foreign trade, counterguarantee, temporary admission guarantee.

الإهداء..... I
شكر وعرفان..... II
الملخص: V
Summary:..... V
قائمة المحتويات:..... VIII
قائمة الجداول:..... VIII
قائمة الاشكال:..... IX
المقدمة ..... أ
الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقيةلأخلاقيات العمل والصراع التنظيمي..... 1
تمهيد..... 2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للضمانات النبكية والتجارة الخارجية..... 3
- المطلب الأول: ماهية الضمانات البنكية..... 3
- المطلب الثاني: ماهية التجارة الخارجية ومخاطرها 8
- المطلب الثالث: الضمانات البنكية ودورها في تغطية مخاطر التجارة الخارجية 12
المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية 14
- المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية 14
- المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية..... 16
- المطلب الثالث: مقارنة الدراسة مع الدراسات السابقة 18
خلاصة الفصل:..... 19
الفصل الثاني:الدراسة المدانية..... 20
تمهيد:..... **Error! Bookmark not defined.**
المبحث الأول : تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري BEA وكالة تقرت 22
- المطلب الأول : لمحة عن البنك البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة تقرت..... 22
- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي – وكالة تقرت – 23

- المطلب الثالث : الاجراءات المنهجية للدراسة..... 27

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج وتحليلها 28

- المطلب الأول: إجراءات سير عملية الاعتماد المستندي في البنك الخارجي الجزائري 28
- المطلب الثاني : الضمانات البنكية الدولية التي يمنحها البنك الخارجي الجزائري- وكالة تقرت- 33
- المطلب الثالث: كيفية سير الضمانات البنكية الدولية فيالبنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت..... 35
- المطلب الثالث: دراسة إحصائية لواقع التمويل بالاعتماد المستندي في BEA وكالة تقرت..... 36

خلاصة الفصل الثاني: 39

الخاتمة 40

المراجع..... 43

قائمة المصادر والمراجع 44

الملاحق..... 45

قائمة الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	يمثل انواع الضمانات النبكية الدولية وخصائصها	07
(1-2)	أنواع مخاطر تمويل التجارة الخارجية	11
(1-3)	أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	32
(1-2)	يمثل عدد الملفات وحجم التمويل بالاعتماد المستندي لقطاع البناء 2017-2020	37
(2-2)	يمثل عدد الملفات وحجم التمويل بالاعتماد المستندي لقطاع الصناعة 2017-2020	37

قائمة الاشكال:

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	يمثل الهيكل التنيظمي للبنك الخارجي الجزائري –وكالة تقرت-	25
(1-2)	يمثل عدد الملفات وحجم التمويل بالاعتماد المستندي لقطاع البناء 2017-2020	37

المقدمة

أ- توطئة:

تعتبر التجارة الخارجية من بين أحد أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطويره ودفع عجلة التنمية و ذلك باستخدام شقيها المتمثلين في الاستيراد و التصدير ، فهي تعكس واقع السياسات والهياكل الاقتصادية و الإنتاجية للدول لذلك لطالما كان السعي إلى تحريرها و تطويرها.

تعد التجارة الخارجية الأساس الذي تقوم عليه اقتصاديات الدول فهي تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوسيع العلاقات التجارية بين مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية وهذا ما أدى إلى تعقيد العمليات التجارية وزيادة مخاطرها لانعدام الثقة بين المتعاملين بسبب اختلاف القوانين بين الدول ، هذا ما تطلب ضرورة تدخل البنك كوسيط في عمليات تمويل التجارة الخارجية ليضمن حسن المعاملات وارجاع الثقة وذلك بتوفير تقنيات وتسهيلات تسير وفق قواعد ومبادئ قانونية ومجالات الاستخدام محددة، من أجل ضمان حياة هؤلاء المتعاملين من المخاطر محتملة الوقوع عند التعامل بمثل هكذا صفقات وضعت الضمانات البنكية التي توفر تعويضات نقدية في حالة الإخلال بالعقد المتفق عليه.

تضمن البنوك عدم تعرض اطراف المعاملات الخارجية للمخاطر التيقد يسببها أحدهما للأخر بالاعتماد على وسيلة دفع أكثر فعالية تجمع بين صفتي الدفع والقرض تتمثل في تقنية الاعتماد المستندي و تعتبر الاعتمادات المستندية من أشهر الوسائل التي تستعملها البنوك في تمويل التجارة الخارجية فهي نوع من القروض القصيرة الأجل التي تستخدم في تمويل الصفقات الخاصة بتبادل السلع والخدمات مع الخارج ، حيث يسمح النظام البنكي باللجوء إلى طرق مختلفة للتمويل تتيح للمؤسسات المصدرة و المستوردة إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل الممكنة في أقل وقت ممكن.

ب- طرح الاشكالية

في ضوء كل ما سبق ذكره تبرز إشكالية هذا البحث والتي يمكن أن نصيغها على النحو التالي:

الى أي حد يمكن للضمانات البنكية تغطية مخاطر التجارة الخارجية في البنك الخارجي الجزائري BEAوكالة تقرت؟

من خلالالإشكالية الرئيسية لهذا البحث، يمكن أن نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية هي كالتالي:

1) ماهي اهمية وسائل تمويل التجارة الخارجية؟

2) هل يمكن استعمال الضمانات البنكية كأداة للدفع في عمليات التجارة الخارجية؟

3) هل يمكن للضمانات البنكية تغطية مخاطر التجارة الخارجية؟

ت- فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة استند البحث على الفرضيات التالية:

1) إن وسائل تمويل التجارة الخارجية تضمن السير الحسن للمعاملات الدولية وتوسيعها.

2) تستعمل الضمانات البنكية الدولية كأداة للدفع في عمليات التجارة الخارجية من خل التوفير تعويضات نقدية في حالة ما إذا تم الإخلال بشروط العقد.

3) تغطي الضمانات البنكية الدولية مخاطر التجارة الخارجية كونها تعهدا غير رجعيا صادر من البنك الذي يمثل محورا للثقة بين المتعاملين الاقتصاديين.

ث- مبررات إختيار الموضوع

1) توافق الموضوع وطبيعة التخصص

2) الرغبة في التعرف اكثر على واقع التجارة الخارجية في الجزائر

3) التعرف على كيفية تسيير الضمانات البنكية و معالجتها على أرض الواقع

ج- اهداف الدراسة:

تسعىهذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهدافتتمثلفي:

1) السعي نحو توسيع المفاهيم الاكاديمية وترسيخها؛

2) التعرف على اليات تمويل التجارة الخارجية؛

3) تقييم فعالية الضمانات البنكية في تغطية مخاطر التجارة الخارجية؛

4) تقديم دراسة علمية اكاديمية

ح- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية البحث في محاولة دراسة الضمانات البنكية للتجارة الخارجية من خلال التعرف على أهم الإجراءات المطبقة من طرف البنوك لمعالجة و تسيير هذا النوع من الضمانات مع ابراز دوره الفعال في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول كوسيلة لحماية حقوق المتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية.

خ- حدود الدراسة:

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

1) **الحدود الزمنية:** تمت هذه الدراسة خلال الفترة 2017 - 2020

2) **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة على مستوى إقليم ولاية تقرتمن خلال دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

د- منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

من أجل اختبار الفرضيات، والإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدت هذه الدراسة على المنهجالوصفي التحليلي في الجانب النظري بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي أما فيما يتعلق بالأدوات المستعملة، فقد تم الاعتماد في جمع المعلومات على وثائق البنك كأداة رئيسية لجمع المعلومات.

ذ- صعوبات الدراسة:

واجهت عدة عوائق وصعوبات أثناء إنجاز هذه الدراسة تمثلت أهمها في:

1) قلة المراجع والرسائل الجامعية في موضوع الدراسة

2) تحفظ البنك على المعلومات

3) صعوبة التعامل مع الوثائق

ر- هيكل الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على تقسيم البحث إلى فصلين أساسيين كما يلي:

- **الفصل الأول:** يتناول مبحثين يتمثل المبحث الأول الأدبيات النظرية للموضوع، لننهي هذا الفصل بالمبحث الثاني الذي يتمثل في مجموعة من الدراسات السابقة المختلفة العربية والأجنبية في الأدبيات التطبيقية.
- **الفصل الثاني:** يتناول دراسة ميدانية، تضمن المبحث الأول فيها تقديم عام للبنك والإجراءات المنهجية للدراسة، والمبحث الثاني تحليل ومناقشة النتائج.

الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية

للضمانات البنكية والتجارة الخارجية

تمهيد

تعد التجارة الخارجية الأساس الذي تقوم عليه اقتصاديات الدول فهي تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوسيع العلاقات التجارية بين مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية وهذا ما أدى إلى تعقيد العمليات التجارية وزيادة مخاطرها لانعدام الثقة بين المتعاملين بسبب اختلاف القوانين بين الدول ، هذا ما تطلب ضرورة تدخل البنك كوسيط في عمليات تمويل التجارة الخارجية ليضمن حسن المعاملات وارجاع الثقة وذلك بتوفير تقنيات وتسهيلات تسير وفق قواعد ومبادئ قانونية ومجالات الاستخدام محددة، من أجل ضمان حياة هؤلاء المتعاملين من المخاطر محتملة الوقوع عند التعامل بمثل هكذا صفقات وضعت الضمانات البنكية التي توفر تعويضات نقدية في حالة الإخلال بالعقد المتفق عليه.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للضمانات النبكية والتجارة الخارجية

إن الحذر في التجارة الخارجية لابد منه فتعدد المبادلات التجارية ادى الى تعدد المفاهيم السياسية والاقتصادية ولضمان الاطراف التجارية يستلزم وجود آلية الضمانات البنكية التي تمنح تسهيلات بنكية تهدف الى توفير الضمان لجميع الاطراف .ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن هذه الضمانات ربما ولدت من الحاجة الى الأمن والحماية ومن ضعف الاداء من قبل أحد الاطراف لالتزاماته التعاقدي

المطلب الأول: ماهية الضمانات البنكية

تعد الضمانات البنكية وسائل وادوات لمواجهة مختلف الاخطار المرتبطة بالقرض كإعسار المقترض أو افلاسه كما هو عبارة عن تأمين ضد الاخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الاقراض للبنك وتمكنه من استرجاع كل جزء من أصل قرضه

أولا: مفهوم الضمانات البنكية

تدعى الضمانات البنكية بالكفالة البنكية (كفالة البنوك) وهي عبارة عن تعهد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك بكفالة أحد عملائه في حدود مبلغ معين اتجاه الطرف الثالث، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول، وذلك ضمانا لوفاء هذا العميل بالتزامه اتجاه ذلك الطرف خلال مدة زمنية معينة، على ان يدفع المبلغ المضمون عن أول مطالبة خلال سريان خطاب الضمان رغم معارضه المدين[1]

ويمكن القول ان الضمانات البنكية الدولية هي تعهد صادر من بنك لصالح الزبون عادة ما يكون المستورد ويضمن للطرف الأخر وهو المستفيد) عادة ما يكون المصدر سداد التزاماته المالية أو التجاريةفي التواريخ المحددة،ويمكن أن يكون أيضاذلك الضمان الذي يقدم من طرفالزبون لتامين سداد القرض فوائده، وبالتالي توقي الحماية الاطمئنان لكل من المتعاملين ضد مخاطر محتملة الوقوع.

ثانيا: أهمية الضمانات البنكية

تكمن اهمية الضمانات البنكية فيما يلي:

- ✓ يعد الضمان اداة لتوطيد العلاقات بين العميل والبنك ويضمن استرجاع البنك لأمواله في الوقت المناسب؛

[1] سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص42

- ✓ العميل هو الذي يحدد نوع الضمانات التي يقدمها الى المصرف من بين ماهو متاح أمامه فهو الذي يختار من البدائل فالبنك يكتفي بالضمانات المقدمة له؛
- ✓ تساهم في كبر حجم العمليات الائتمانية بالنسبة الى مالية المتعامل نتيجة لبعض الظروف الاقتصادية التي طرأت مؤخرا؛
- ✓ تساهم في انماء وتحقيق المشاريع الاقتصادية التي تعتمد على القروض؛
- ✓ التأكد من الوضع المالي والقانوني لزبائنه وتقوية علاقاته مع الزبائن الذين يتمتعون بوضع مالي جيد؛
- ✓ أهمية الضمانات تختلف حسب اختلاف أنواع القروض[1]

ثالثا: أنواع الضمانات البنكية الدولية

الفرع الأول: الضمانات التي تخدم المشتري (المستورد)

أولا: ضمان المناقصة

يتعهد بنك الضامن المضاد بطلبه من زبونه اتجاه مقدم العرض وهو المستفيد فيهذا النوع من الضمان إذ يتلقى عروض متعددة من مختلف البلدان، والذينينتظرون الرد على عروضهم بعد أن قدموا للمستفيد دفتر الأعباء.[2]

ثانيا: ضمان استرجاع التسبيق

في هذه الحالة يقوم المستورد بتقديم مبلغ مالي للمصدر كتسبيق يقتطعه هذا الأخير من قيمة الخدمة أو البضاعة فيما بعد، وعليه يوضع ضمان استرجاع، وعموما ضمان استرجاع التسبيق وموجه لتعويض كل أو جزء من التسبيق المقدم من طرف المستفيد قبل إرسال أو قبل بدء الأشغال[3]

ثانيا: ضمان استرجاع التسبيق

[1] متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 305

[2]Legeais. D, Suretés et garantties du crédit, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1996, P :56 .

[3]. ibid ; p 56

في هذه الحالة يقوم المستورد بتقديم مبلغ مالي للمصدر كتسبيق يقتطعه هذا الأخير من قيمة الخدمة أو البضاعة فيما بعد، وعليه يوضع ضمان استرجاع، وعموما ضمان استرجاع التسبيق وموجه لتعويض كل أو جزء من التسبيق المقدم من طرف المستفيد قبل إرسال أو قبل بدء الأشغال .

ثالثا: ضمان حسن التنفيذ أو حسن الختام

يعتبر انهاء العقد التجاري من طرف المورد واجب عليه، لذا وضع الضمان حسن التنفيذ أو حسن الختام أساسا بهدف تعويض المستورد بمبلغ محدد مسبقا، إذا لم يفي هذا الأخير بما تقدم به المصدر (سلعة أو خدمة) وفي حالة ما إذا أخر المصدر بالتزاماته التعاقدية بما يتعلق بنوعية السلع أو جودة ودقة الخدمة المقدمة، كان بإمكان المستورد أن يتوجه إلى البنك الضامن مطالبا بجزء أو بكل مبلغ الضمان على أن لا يتجاوز طلبه مبلغ الضمان، إذ يبدأ العمل بهذا الضمان ابتداءا من تاريخ إصداره ويبقى صالحا إلى غاية الالغاء الذي يجب تحديده في الوقت الذي يرسل فيه هذا الضمان، ويمكن لهذا التاريخ أن يلغي الضمان قبل موعده في حالة ما إذ تم الإمضاء على المحضر من طرف أطراف في التعاقد (المصدر والمستورد).

رابعا: ضمان الإمساك بالضمان

يعتبر آخر الضمانات حيث يضمن للمستورد الاحتفاظ بالضمان إلى غاية التأكد من حسن تنفيذ المشروع، مثلا لمدة تقدر عادة بسنة أو سنتين، وهذا راجع إلى أن الحكم على حسن التنفيذ يستوجب مدة للتأكد منه، في حالة العكس للمستفيد حق في تعويض ولو جزء من خسارته، إذ لا يمكن أن يتجاوز مبلغ ضمان الإمساك بالضمان يدخل حيز التنفيذ ليضمن للمستورد تعويضه في حالة إخلال المصدر ببنود العقد التجاري المبرم.

خامسا: ضمان الأضرار المشتركة

قد يكون النقل البحري في بعض الحالات مصدر الأخطار لبعض المنتجات، إلا أنه يصعب تحميل مسؤولية الاضرار مباشرة على صاحب السفينة، لأنه يمكن أن يكون مصدرها المصدر الأجنبي. في الحالة الهامة يتم توقيف السفينة بأمر قضائي على مستوى الميناء، وذلك قصد تحديد الجهة المسؤولة، وهذه الحالة تعتبر حرجة لصاحب السفينة لأنه يتحمل تكاليف باهضة بسبب التأخر في التسليم. وحينما يقدم صاحب السفينة هذا الضمان يمكن أن يتحرر من هذا العائق وبإمكانه عندئذ أن يغادر الميناء بعد تفريغ البضاعة.

الفرع الثاني: الضمانات التي تخدم المصدر

أولا: ضمان الدفع

يطلب المصدر في بعض الأحيان من المستورد تأجيل دفع مبلغ الصفقة أو الخدمة لوقت لاحق أو بأقساط منظمة. ورغم أن الاعتماد المستندي يعتبر من وسائل الدفع الدولية الأكثر أمانا إلا أن المصدر يفضل اللجوء إلى وسائل الدفع الأخرى، هذه الوضعية يمكن أن تظهر لأول مرة غير معقولة، لكن تبريرها بالنظر إلى مساوئ الاعتماد المستندي منها[1] :

- ✓ ارتفاع تكلفته التي تؤدي إلى الحد من الربح الإجمالي .
- ✓ خطر بطء وصول المستندات مما يؤخر عملية الدفع .
- ✓ تأخر وصول الاشعار بفتح الاعتماد المستندي، مما يعطل وصول البضاعة .

وعليه يطلب المصدر من المستورد ضمان الدفع لتفادي عجز هذا الأخير عن التسديد، وهذا الضمان يكون بتعهد بنك المستورد بتسديد قيمة الصفقة في تاريخ استحقاقها، في حالة عجز زبونه عن ذلك ويبقى ساري المفعول إلى غاية التأكد من تسديد مبلغ البضاعة أو الخذمة، أما قيمة ضمان الدفع تغطي مبلغ الصفقة ككل .

ثانيا: رسالة القرض

هذا النوع كثير الاستعمال في البلدان الأنجلوسكسونية (البلدان المتحدثة باللغة الإنجليزيةوكذلك في بلدان الشرق الأوسط، وتعود نشأتها إلى سنة 1936م تجمع رسالة القرض ما بين الخصائص المميزة للضمانات البنكية الأولى لأول طلب وخصائص الاعتماد المستندي إذ أنها التزام غير رجعي حيث يقوم البنك بدفع مبلغ معين بعد اظهار مستندات مطابقة للقرض المأخوذة، والخاضعة للقوانين .RUU يستعمل هذا النوع من الضمانات من طرف المدين (المستورد) إذ تضمن خطر عدم الدفع ومدة حياة هذه الرسالة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ اصدارها، حيث تتصف بمزايا متعددة (السهولة والمرونة) و لا يجب أن تقدم المستندات المثبتة للصفقة إلى البنك للحصول على المبلغ مما يخفض تكلفتها حيث لا توجد أتعاب تدفع للبنك[2]

[1] أحمد عبد العزيز الشرقاوي، السياسات النقدية والمصرفية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 1981 ،ص: 280.

[2] دليلة طيبي، مخاطر وضمانات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر–دراسة حالة بنك BEA– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015، ص 95

الفرع الثالث: الضمانات التي تخدم الوسطاء

قد تتدخل أطراف أخرى في العقد التجاري، لكن تدخلهم في بعض الأحيان ضروري لإنجاز الصفقة المتفق عليها مثل: إدارة الجمارك، البنوك، مسؤول السفينة، نقل البضاعة .

أولا: ضمان القبول المؤقت

يستعمل هذا النوع من الضمان في حالة الاستيراد المؤقت بآلات أو معدات يعاد تصديرها بعد مدة لغرض القيام بمعارض دولية على سبيل المثال .وعموما فإن عملية الاستيراد تخضع لدفع حقوق ورسوم جمركية، والمستفيد من هذا النظام (قبول مؤقت) يستفيد من عدم دفع هذه الحقوق إذا تعهد بإعادة تصديرها عند نهاية العمل بها

ثانيا: ضمان غياب سند الشحن

في حالة ما إذا تم الاتفاق في إطار عملية الاستيراد على نقل البضاعة بحرا، فإنه قد يحدث في بعض الأحيان أن تصل البضاعة إلى مكانها قبل الوثائق المتعلقة هبا .يبقى هذا الضمان ساري المفعول حتى تقديم سند الشحن، كما يتضمن مبلغ هذا الضمان قيمة سلعا مضافا إليها التكاليف الأخرى محددة من طرف صاحب السفينة

.وفيما يلي جدول يشرح أنواع الضمانات البنكية الدولية وخصائصها:

الجدول(01-01) يمثل انواع الضمانات النبكية الدولية وخصائصها

	الضمان				
خصائصه	ضمان المناقصة	ضمان استرجاع التنسيق	ضمان حسن التنفيذ	ضمان الإمساك بالضمان	ضمان القبول المؤقت
موضوعه	التزام بدفع مبلغ مالي للمستورد في حالة ما إذا اشخص الطبيعي أو المعنوي أو امسؤول لم يستطع الوفاء بالتزاماته	التزام باعادة دفع مبلغ التنسيق للمستورد إذا لم ينفذ ما جاء في العقد المبرم	التزام بدفع مبلغ معين في حالة التنفيذ الحسن لبنود العقد (الصفقة) المبرم .	التعهد بدفع مبلغ معين للمستورد في حالة ما إذا رأى أن البضاعة أو الخدمة المقدمة يجب لها مدة معينة حتى يقرر ما إذا كانت مطابقة للنصوص العقد أو لا	التزام بدفع مبلغ مالي للخزينة لاصلاح الخلل الناجم في مداخيل الصادرات و الواردات

نسبه	1% إلى 5 % مبلغ التنسيق	100% من مبلغ التنسيق	1% إلى 5ط من مبلغ العقد	5% من مبلغ التنسيق	مقدار الرسوم الجمركية في حالة الاستيراد
مدة الضمان	منذ الإجابة على العروض المقدمة و اختيارها إلى غاية إمضاء الصفقة	تدخل حيز العقد إلأى غاية الارسال .	تدخل حيز العقد إلى غاية الاستقبال المؤقت أو النهائي	منذ الإرسال أو الاستلام المؤقت إلى غاية سنة أو سنتين من هذا التاريخ	من دخول البضاعة إلى حدود البلاد إلى غاية خروجها منها
مزايا على الأمر	لا توجد (معدومة)	استرجاع المبلغ	استرجاع المبلغ	تحصيل مؤقت	الاقتراض للخارج أي تغطية الصرف و خطر عدم التسجيل
المستفيد من الضمان	المستورد	المستورد	المستورد	المستورد	البنك المحلي

مقدار الالمصدر: دليلة طيبي، مخاطر وضمانات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر–دراسة حالة بنك BEA– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015، ص 97

المطلب الثاني: ماهية التجارة الخارجية ومخاطرها

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية التي تربط اقتصاد دول العالم ، لا يمكن لأي دولة أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة او نامية، وهذا راجع لتعدد حاجات الافراد و تباين و توزيع المواد والمنتجات بين الدول كل هذه العوامل ساهمت في نمو و تطور التجارة الخارجية.

أولا: ماهية التجارة الخارجية

1- تعريف التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة

وتعرف التجارة الخارجية على أنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول[1]

2- أسباب قيام التجارة الدولية

يمكن ايجاز اهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية:

- ✓ عدم وجود توزيع متكافئ لعوامل الإنتاج بين دول العالم مما ينتج عنه عدم قدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا
- ✓ تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والاسعار المحلية لكل دولة
- ✓ اختلاف مستوى التكنلوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لاخرى مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية
- ✓ الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه
- ✓ السعي الى زيادة الدخل القومي[2]

3- أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا و تكمن أهمية التجارة الخارجية في كونها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، فتوفر للاقتصاد ما يحتاج اليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الاسواق المادية السلعية (انتاج، الدخل ، العمالة) وعلى الاسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي).وتتجلى أهمية التجارة فيما يلي :

- ✓ تحقيق التنسيق والتعاون بين دول العالم المختلفة وتصريف فائض الانتاج العالمي؛
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا لقوة الدولة الانتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية.[3]
- ✓ تحقيق أكبر اشباع ممكن من السلع والخدمات التي يصعب انتاجها محليا لأسباب طبيعية أو تكنولوجيا؛

[1] عطاالله علي زبون. (2015 .(التجارة الخارجية. عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2015، ص09.

[2] حسام علي داود.)2002 .)اقتصاديات التجارة الخارجية. الاردن: دار المسيرة للنشر والطباعة. ص 16

[3] خالد احمد فرحان المشهداني. التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم، دار الايام للنشروالتوزيع، عمان، الأردن، 2017 ص 16

- ✓ تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارةالحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على السلع والخدمات بكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا؛
- ✓ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود، وتقصير المسافات التي تحاول أن تجعل العالم قرية صغير[1]

ثانيا: ماهية المخاطر البنكية

1- تعريف المخاطر البنكية

تعرف باحتمال تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخططة العائد المتوقع من استثمار معين، ويشير هذا التعريف أو وجهة نظر المدققين الداخلين والمدراء للتعبير عن قلقهم بشأن الآثار السلبية الناتجة عن أحداث مستقبلية محتمل الوقوع في التأثير على تحقيق البنك وتنفي إستراتيجية بنجاح[2]

2- مخاطر التجارة الخارجية:

ويمكن تقسيم هذه المخاطر على أساس ثلاث مراحل أساسية في عملية البيع الدولي: الطلبية، الإرسال مرحلة الاستلام. عموما يمكن التحكم في المخاطر ما بين الطلبية والإرسال كون البضاعة مازالت تحت سيطرة المصدر، ولكن بعد إرسالها تخرج من هذه السيطرة أين تنتقل مسؤولية البضاعة من المصدر إلى المستورد هذا الأخير الذي يتحمل أي خطر يأتي فيما بعد إلا إذا نص العقد التجاري على غير ذلك.[3]

- ❖ **أخطار قبل الاستلام** : في هذه المرحلة معظم المخاطر تكون على عاتق المصدر كون البضاعة لا تزال تحت مسؤوليته، ومن بين هذه المخاطر نذكر ما يلي:

أ) **الخطر الاقتصادي:** مثل ارتفاع غير متوقع في تكاليف شراء اللوازم الضرورية للسلع الموجهةللتصدير، حيث أن ارتفاع سعر الشراء قد يدفع بالمؤسسة المصدرة إلى البيع بالخسارة.

ب) **الأخطار السياسية:** يقصد بها الأخطار التي تخرج عن إرادة المستورد والتي يكون مصدرها أومسببها سلطات بلد المستورد.

---

[1] فطيمة حاجي، مدخل الى تمويل التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 25

[2] محمد كمال عفانة إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2018، ص 119

[3] بن عمر فتحي، دور الضمانات البنكية في التجارة الخارجية حالة الجزائر ما بين 2016/2005، مجلة الراصد العلمي، العدد 01، 2022، ص 204

ت) **خطر الصنع** يظهر هذا النوع من المخاطر خلال فترة التصنيع، وهو ناتج عن استعمال تجهيزات قد لا تتماشى تكنولوجياتها مع عملية التصنيع

❖ **أخطار بعد الاستلام**: هنا تنتقل المخاطر من عائق المصدر إلى عائق المستورد، وتندرج ضمن هذه المراحل ثلاث أنواع:

أ) **الخطر المتعلق بالمستهلك**: القاعدة العامة تنص على أنكل شخص طبيعي أو معنوي تضرر بعد استعماله لسلعة معينة، يمكنه أن يبحث عن المسؤول عنها، إما الصانع أو البائع لها ومطالبتهبالتعويض.

ب) **خطر الصرف**: إن خطر الصرف ناجم عن الخسارة الممكن أن تحدث من جراء التغيرات التي تقع على سعر الصرف للعملات بالنسبة للعملة الأجنبية المرجعية للبنك.

ت) خطر القرض: أو عدم الدفع بعد تنفيذ الطلبية، وتظهر عدم التسوية الجزئية أو النهائية للسعر.

❖ **خطر الاستخدام الجزافي للضمانات**: إن خطر الاستعمال المفرط هنا يخص المصدر الذي يقوم بالتزاماتها التعاقدية حقه بالمطالبة بالضمان متحججا بنقص في الخدمة أو في السلعة لان الضمانات البنكية هي ضمانات لأول طلب وغير رجعية فإن البنك يدفع للمستفيد ثم يتفاوض معمتعامله.

ويمكن تلخيص اهم أنواع مخاطر تمويل التجارة الخارجية في الجدول التالي:

الجدول رقم 01-02: أنواع مخاطر تمويل التجارة الخارجية

نوع الخطر	الشرح
خطر عدم السداد	يحدث هذا الخطر عندما لا يسدد هذا العميل ما عليه من دين كما يمكن للبنك أن يعجز عن تحصيل أمواله لنفس السبب .
خطر سعر الصرف	خطر مرتبط بتقلب قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية و قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض
خطر السيولة	هو خطر الشح في الموارد المالية لدى البنك .
خطر سعر الفائدة	هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة تحركات معاكسة لأسعار الفائدة في السوق
خطر التضخم	هو الخطر الناتج عن الارتفاع العام للأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة
الخطر العام	مرتبط بالأزمات مهما كان شكلها أو طبيعتها
مخاطر الأسعار	هي المخاطر التي يتعرض لها البنك من التغيرات المعاكسة في أسعار السوق

المصدر: بن عمر فتحي، دور الضمانات البنكية في التجارة الخارجية حالة الجزائر ما بين 2016/2005، مجلة الراصد العلمي، العدد 01، 2022، ص 204

المطلب الثالث: الضمانات البنكية ودورها في تغطية مخاطر التجارة الخارجية

تختلف التغطية وطرق الحد من المخاطر باختلاف أنواع الصفقات التجارية الخارجية التي تتم بين الأطراف المتعاقدة ويمكن تقديمها فيما يلي:

أولا: تغطية مخاطر التجارة الخارجية

يوجد العديد من المخاطر في التجارة الخارجية والتي يجب تغطيتها ومن أجل السير الحسن لعمليات التجارة الخارجية، نذكر منها:[1]

1- **تغطية خطر ارتفاع التكاليف (تغطية الخطر الاقتصادي)**:لتغطية هذا الخطر نستخدم وسيلتين هما :

- الوسيلة 1 :وضع بند في العقد التجاري ينص على مراجعة السعر فيحدد بذلك سعر البيع بدلالة التغير في التكاليف الناتجة عن
- الوسيلة 2 :اللجوء إلىGAGEX المتعلقة بالخطر الاقتصادي.

2- **تغطية خطر الصرف**: يمكن تغطية سعر الصرف بعدة وسائل منها :

- وسائل الحماية كأن يكون السعر في الفاتورة المؤقتة الغير محددة والغير ثابتة
- التأمين ضد خطر الصر ف عندGAGEXمتغير الى غاية موعد الاستلام او يتم الدفع تدريجيا .

3- **تغطية خطر عدم الدفع**: يتم معالجة هذا الخطر باستعمال تقنيات تمويل التجارة الخارجية بالاعتماد المستندي والغير قابل للالغاء والذي يحميه من الخطر التجاري، وتقع المسؤولية على عاتق المستورد الذي يتعهد بدفع رجعيا أما في الحالة السياسية فإن المصدر لتغطية هذا الخطر يعتمد على تقنية اعتماد غير قابل للالغاء

ثانيا: وسائل الحد من المخاطر البنكية[1]

[1] خالد احمد فرحان المشهداني ، مرجع سابق، ص 66

1- **توزيع خطر القرض:** اذا كان القرض كبير أو مدته طويلة نسبيا ،بفضل البنك تقسيم نسبة او جزء من القرض ويوزعه على المؤسسات مالية الأخرى؛

2- **التعامل مع عدة متعاملين:** يلجأ البنك الى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين تجنبا لوقوع ما لم يكن في الحسبان من عسر الافلاس لاحد المتعاملين او لبعضهم فإن البنك يمكن ان يتجاوز ذلك دون عناء؛

3- **عدم التوسع في منح الائتمان:** على البنك مراقبة منح الائتمان باستمرار و لتفادي التوسع وفي حدود امكانية مالية؛

4-**العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية:** على البنك ان يكون على دراية دائما ومسبقا بقدراته التمويلية حتى يتمكن من تحديد المبالغ الاجمالية التي يمكن ان يقدمها كقروض بأخد بعين الاعتبار الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية عند تقديمه لاي قرض؛ –

5- **التأمين على القرض:** من الوسائل المهمة لتجنب المخاطر خاصة منها خطر عدم السداد حيث يلزم البنك المتعاملين بالتأمين حتى يتمكن من الاسترداد ما يمكن في حالي تحقق الخطر

6-العمل على استخدام التكنولوجيا في النشاط البنكي؛

7- الدقة في دراسة القروض ؛

8- تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي

كما أن الاعتماد المستندي يعتبر الوسيلة الأكثر ضمانا مقارنة بالوسائل الأخرى لأنه يضمن نوعا من الحماية ضد الأخطار التي يتعرض لها كل من المستورد و المصدر فبالنسبة للمصدر يوفر له الثقة و الأمان بأنه سيتحصل على ثمن بضاعته بشكل مؤكد قبل ارسالها الى المستورد، وهذا بمجرد ان يرسل المستندات باعتبار أن البنك الفاتح يخطره بأن هناك اعتماد فتح لمصلحته على مستواه، خاصة في الاعتماد المباشر الغير قابل للالغاء، وبموجبه يتمكن المصدر من الحصول على تسهيلات ائتمانية تسمح له بالحصول على تمويل لتجهيزها للشحن .ومن ناحية البنوك فاذا تقوم بالدفع الفوري للمصدر وتحمله كافة المخاطر التي تنجر من عدم تسديد المستورد لقيمة البضاعة وهذا الحصول الفوري للدين ويسمح باستعماله في الصفقات تجارية أخرى .أما بالنسبة للمستورد فالاعتماد المستندي

[1] نرجس حشيشي. دور الضمانات البنكية في ترقية التجارة الخارجية مذكرة ماسترفي علوم التسيير، 2015ص: 73

يضمن له عدم دفع قيمة البضاعة إذا لم يتم تقديم المستندات التي تثبت صحة البضاعة المتفق عليها وكذا المستندات شحنها، فهو وسيلة يوفر للمستورد حماية ضد أخطار عدم التزام المصدر بشروط العقد

المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية

سنتطرق من خلال هذه المبحث الى اهم الدراسات السابقة التي تعرضت للموضوع

المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية

أولا: دراسة أمين قاح و محمد الامين شربي (2020)[1]

بعنوان: وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية – عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين ضمان الصادرات CAGAX

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تغطية الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات للمخاطر التي تواجه المصدرين الجزائريين أثناء قيامهم بعملياتهم التصديرية، من خلال تأمين قروض التصدير الذي تقدمه الشركة في شكل مجموعة من المنتجات والخدمات من أجل تحسين أداء المصدرين وتعزيز تنافسيتهم في السوق الدولية للمساهمة في ترقية الصادرات والوصول إلى التنويع الاقتصادي للخروج من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- تقدم الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات مجموعة من المنتجات والخدمات تحاول من خاللها استهداف جميع أنواع المتعاملين في التجارة الخارجية والمحلية بنسب تغطية تقدر ب80 %بالنسبة للمخاطر التجارية و90 %بالنسبة للمخاطر السياسية وبآجال تعويض أقصاها 6 أشهر.
- وجود ضعف كبير في نسبة حجم المخاطر السياسية المؤمنة من طرف الشركة، ويرجع هذا الضعف إلى ان الصادرات الجزائرية غير النفطية توجه نحو أألسواق التي تمتاز بدرجة مخاطر منخفضة ومالءة مالية كبيرة قد تسمح للمصدرين باالستغناء عن تأمين قروض التصدير وهو ما يمكن أن يفسر ضعف نشاط المؤسسة في تأمين قروض التصدير.

[1] قارح أمين، محمد الأمين شربي، وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية– عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين ضمان الصادرات CAGAX، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد، 16، العدد 01، 2020

- وجود ضعف في نشاط المؤسسة في تأمين قروض التصدير رغم مجموعة المنتجات والخدمات المقدمة في هذا المجال

ثانيا: دراسة قارة ابتسام واخرون (2019)[1]

بعنوان: إدارة المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية –دراسة حالة بنك NATIXIS

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كيفية إدارة المخاطر المالية للتجارة الخارجية الجزائرية من طرف البنوك من خلال استعراض أهم المخاطر التي تواجهها هذه الخيرة ومختلف الطرق الممكن انتهاجها لإدارة هذه المخاطر ، ثم اسقاط كل ذلك على احد البنوك بالجزائر اين وقع الاختيار على بنك NATIXIS

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- تتعرض عمليات التجارة الخارجية بالبنك الى عدة مخاطر تأثر على سير عمليات التجارة الخارجية و خصوصا المخاطر المالية بنوعيها مخاطر السوق والتي تشمل خطر سعر الصرف والذي تتعرض لو و بكثرة أكثر من خطر سعر الفائدة و سعر الموادالأولية .
- الوكالة تستخدم في عملها أنظمة متطورة جدا والتي جعلت الوكالة تؤدي دورها على أحسن و جه خاصة نظام DELTA
- عملية إدارة الخطر المالي هي انجح طريقة لمواجهة المخاطر المالية سوقية كانت او ائتمانية كونها تعمل على تدنية الخسائر المحتملة الى ادنى مستوى ممكن من خلال تحقيق أفضل عائد في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها

ثالثا دراسة بوكونة نورة (2012) [2]

بعنوان: **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**

هدفت الدراسة الى تحديد أهم التحديات التي أتخذتها الجزائر في تنظيم التجارة الخارجيوذلك مع تزايد أهمية و دور الخدمات المالية في النشاط الاقتصادي بشكل عام و ذلك على المستوى المحلي و المستوى الخارجي (التجارة

[1] **دراسة قارة ابتسام واخرون ، بعنوان: إدارة المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية –دراسة حالة بنك NATIXIS** وكالة غليزان، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 02، العدد 04، 2019

[2] بوكونة نورة، بعنوان: تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012

الخارجية).، مع دراسة مدى تأثير النظام المصرفي في تمويل التجارة الخارجية والتقنيات المستعملة لتسييرها و تفادي المخاطر و المشاكل و ما الضمانات المتخذة لتنمية الصادرات و الواردات وإبراز دور الدولة في تطوير التجارة الخارجية و ضرورة تحريرها من أجل تحقيق معدلات عالية من التنمية مع تبيان مكانة الجهاز المصرفي في الجزائر في تنظيم التجارة الخارجية

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج ابرزها:

- تلعب البنوك الدور الأساسي في تمويل التجارة الخارجية كما أنها تخلق جو من الثقة و الضمان لدى المتعاملين الاقتصاديين، فهي تعتبر القلب النابض في تمويل التجارة الخارجية.
- تعدد تقنيات تمويل التجارة الخارجية، من قصيرة ، متوسطة وطويل الأجل،وعلى المتعامل اختيار الطريقة المثلى للتمويل التي تناسب شروطه التجارية
- الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي تقنيات من تقنيات الدفع و التمويل في التجارة الخارجية من أجل إتمام الصفقات التجارية، كما يستوجب الحصول على وثائق باعتبارها الضمان لحقوق المتعامل الاقتصادي من عدة مخاطر .
- لتنظيم التمويل للتجارة الخارجية والتحكم في الأخطار وضعت الضمانات البنكية لتوفير مطلب الائتمان لتقليص التباعد الجغرافي والقانوني بين المتعاملين الاقتصاديين.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية

أولا: دراسة [1](2014)M.Sc. Aleksandar Lukic بعنوان:

THE ROLE AND IMPORTANCE OF BANK DEMAND GUARANTEES IN INTERNATIONAL TRADE

تؤكد الدراسة على الحاجة لاستخدام الضمانات المصرفية كأدوات لمدفوعات الضمان . نظرًا للتطورات السريعة والمتسارعة في مجال التجارة الخارجية ، يحيث يعد الضمان المصرفي أحد أكثر أدوات الأمان استخدامًا في الأعمال التجارية الدولية . الضمان المصرفي يعني الراحة ، التي يقدمها البنك المصدر ، لتغطية الخسائر أو الأضرار إذا فشل العميل في استكمال شروط الاتفاقية أو الامتثال لها . من خلال إصدار الضمان ، يضمن البنك المصدر دفع مبلغ معين من المال للمستفيد في حالة عدم تنفيذ عقد معين وفقًا للشروط والأحكام الواردة في العقد.

[1]**M.Sc. Aleksandar Lukic. THE ROLE AND IMPORTANCE OF BANK DEMAND GUARANTEES IN INTERNATIONAL TRADE .nt.J.Eco. Res., 2014, v5i3, 06-09**

وتوصلت الدراسة الى انه ومقارنة بأدوات الأمان الأخرى ، يوفر ضمان الطلب مزايا كبيرة. كما انها وسيلة أكثر ملاءمة من الأوراق المالية الحقيقية ، لأنها لا تستخدم موارد مادية معينة ، ولا تحد من معدل دورانها . لتزويد المستحقات بضمان بنكي يعني حماية المصالح الاقتصادية للدائن إلى أقصى حد ممكن من مخاطر عدم تنفيذ العقد. ويتم تسوية اللوائح الخاصة بالضمان المصرفي من خلال الشروط العامة لأنشطة الأعمال المصرفية ، وتشكيل الضمانات المصرفية .

ثانيا: دراسة FriederikeNiepmann and Tim Schmidt-Eisenlohr (2014)[1]

بعنوان International Trade, Risk, and the Role of Banks

حاولت الدراسة استخدام مجموعتين جديدتين من البيانات لتسليط الضوء على حجم وهيكل تغطية مخاطر التجارة الخارجية، والذي يتركز بشكل كبير في عدد قليل من البنوك الكبيرة. غطت الأداتان الرئيسيتان لتمويل التجارة ، خطابات الاعتماد والتحصيلات المستندية، حوالي 10 في المائة من الصادرات الأمريكية في عام 2012. وهي مفضلة للمعاملات الأكبر، مما يشير إلى وجود تكاليف ثابتة كبيرة في توفير واستخدام هذه الأدوات. يتم استخدام خطابات الاعتماد أكثر من غيرها للصادرات إلى البلدان ذات الدرجات المتوسطة من إنفاذ العقود . مقارنة بالمجموعات المستندية ، ويتم استخدامها لعمليات الاستعادة الأكثر خطورة.

وتقدم الورقة تنبؤات تجريبية إضافية وتتوقع أن الشبكات وخطابات الاعتماد هي الأكثر أهمية بالنسبة للبلدان ذات العقود الضعيفة ولصالحها، كما أن التغييرات الصغيرة في المعايير يمكن أن يكون لها تأثيرات متقطعة على قدرة البنوك على الضمان لها نتيجتان :

أولا ، في أوقات الأزمات ، يمكن أن يساعد تقديم ضمانات حكومية في الحفاظ على المصداقية ودعم التجارة .

ثانيًا ، التغييرات في الهيكل التنافسي أو البيئة التنظيمية مثل الزيادة المحتملة في متطلبات رأس المال على التمويل التجاري في اتفاقية بازل 3 ، ويمكن أن تقلل. الأرباح ويكون لها آثار سلبية على قدرة البنوك واستعدادها لتقديم الضمانات .

[1]Friederike Niepmann and Tim Schmidt-Eisenlohr .**International Trade**, **Risk**, **and the Role of Banks** .**Federal Reserve Bank of New York Staff Reports2014** .

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة مع الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المطلب تلخيص أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو الأجنبية حيث سنوضح نقاط التشابه ونقاط الاختلاف ، كما سنتطرق لأهم النقاط التي استفدنا منها خلال اطلاعنا عليها، وفي ما يلي جدول يوضح اوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

الجدول (03-01): أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

أوجه الشبه			
المتغيرات	**المنهج المستعمل**	**أداة تحليل المعلومات**	**نوع القطاع**
اعتمدت كل الدراسات على اعتبار الضمانات البنكية وكيفية تغطيتها وتمويلها للتجارة الخارجية كمتغيرات للدراسة	**تم الاعتماد على المنهج الاحصائي القياسي لكل الدراسات (الحالية والسابقة).**	**تم اعتماد على برنامج الإحصائي spss كأداة لتحليل المعلومات لكل الدارسات الحالية والسابقة.**	**أجريت الدراسة الحالية والدراسات السابقة في القطاع العام .**
أوجه الاختلاف			
بالرغم من أوجه التشابه إلا أنه لا تخلو من الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة من حيث المكان، الزمان، العينة، المتغيرات.			

مجال الاستفادة من الدراسات السابقة:

- ساهمت في الإثراء الفكري والإداري للجانب النظري لدراسة وصياغة وإعداد الجانب التطبيقي؛
- الإلمام بالنتائج المتواصل إليها من الدراسات السابقة، مما مكن الباحثتين من الانطلاق في الدراسة الحالية؛
- المساعدة في الاطلاع على الأساليب والأداة الإحصائية المستخدمة في الدراسة السابقة مما ساعد الباحثتين على تحديد الأداة المناسبة لاختبار صحة فرضيات الدراسة الحالية؛
- تعتبر الدراسات السابقة نقطة قوة وقاعدة أساسية في البحث وانطلاقة جيدة للباحث لإعداد الدراسة الحالية وخاصة عند تحديد المشكلة.

خلاصة الفصل:

تختلف المخاطر الناشئة عن عملية التجارة الخارجية حبس طبيعتها (سياسية، اقتصادية مالية). وهناك عنصرين عمليين للمخاطر المالية والمتمثلان في مخاطر عدم السداد أو الائتماني وخطر الصرف .فالخطر الائتماني أو عدم السداد يتحدد بجانبين رئيسيين هما خطر الزبون أو ما يسمى خطر الطرف الآخر وخطر البلد، أما خطر الصرف فيعتمد على تقنيات مختلفة ومرتبط بسوق الصرف التي تتحكم في تقلبات سعر الصرف .ولتغطية هذه المخاطر يمكن للمؤسسة استعمال مجموعة من التقنيات وذلك حسب طبيعة العملية (استيراد أو تصدير) ودرجة الخطر .

ولمواجهة المخاطر التجارة الخارجية يجب أن تكون هناك ضمانات بنكية دولية تلعب دورا هاما في ضمان السير الحسن لعمليات المبادلة، حيث تخلق الثقة والأمان بين المصدر والمستورد مؤدية بذلك إلى استبعاد المخاطر التي قد تؤثر على العلاقات التجارية الدولية، فيوجد هناك تحرر لصالح المصدر وأخرى لصالح المستورد، وذلك لأجل المحافظة على حقوق الطرفين.

الفصل الثاني:الدراسة المدانية

تمهيد:

تمثل العمليات التجارية مع الخارج العمليات الأساسية التي تعمل البنوك على انجاحها و يعتبر البنك الخارجي الجزائري أحد البنوك التجارية الأكثر نشاطا في المعاملات الخارجية من خلال استخدامه الواسع لتقنية الاعتماد المستندي لما تتمتع به من ثقة وأمان ولما تقدمه من فرص جديدة لتنمية النشاط الاقتصادي من خلال تمويل التجارة الخارجية لكن هذا النوع يتميز بمخاطرة العالية لذلك يسعى البنك لتغطية تلك المخاطر بمجموعة من الضمانات، وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة تطبيقية بوكالة تقرت اين سيتم التعرف على البنك محل الدراسة بصفة عامة ثم التطرق الى دراسة تطبيقية على مستوى الوكالة

المبحث الأول : تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري BEA وكالة تقرت

يعد البنك الجزائري الخارجي من أهم المؤسسات المالية في الجزائر نظرا لتغطيته لكثير من العمليات الداخلية وحتى الخارجية .

المطلب الأول : لمحة عن البنك البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة تقرت

1- تعريف البنك الخارجي الجزائري

تأسس هذا البنك بمرسوم رقم 204/67 المؤرخ في 06 أكتوبر 1967 ويعتبر تأسيسه بمثابة الحلقة الأخيرة من سلسلة إجراءات التأميم المصرفي وهو بنك ودائع ملك للدولة وخاضع للقانون الجزائري , تتمثل وظائفه الأساسية في تسهيل عملية تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى وهو يمنح الاعتمادات عن الاستيراد ويقدم ضمانات للمصدرين لتسهيل مهمتهم للتصدير ويضع اتفاقات مع البنوك الأجنبية وقد توسعت عمليات هذا البنك منذ 1970 بعدما قررت الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات فتح حسابات لديه وتلتها الشركات الكيمياوية و البتر وبحري وشركات مواد البناء وهو الذي يمدها بالقروض, وللبنك الخارجي الجزائري 47 فرعا في كل ولاية .

وبهذا استكملت الجزائر عملية التأميم كما ألغت الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية بالجزائر في 1 نوفمبر 1967 وبذلك احتكرت البنوك الجزائرية كل العمليات المصرفية ومن مهامه نذكر :

- استقبال مختلف الإيداعات .
- تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى .
- تمويل عمليات الاستيراد و التصدير .
- تنمية العلاقات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص و القطاع العام .

2- تعريف وكالة تقرت :

نشأ البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت في سنة 1986م وكان مقرها آن ذاك بحي باعلوش , بحيث تم نقل مقرها إلى ساحة هواري بومدين في يوم الاثنين 23 شعبان 1421 هـ .الموافق ل 20 نوفمبر 2000م , وكان ذلك على يد السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة, بهدف توسيع نشاط البنك وخدمة زبائنها , حيث أنها تابعة للمديرية الجهوية لولاية تقرت , ذات رأسمال يقدر ب : (76.000.000.000.00).

3- مهما البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت

تقوم الوكالة بعدة مهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بالمؤسسات أو شركات جزائرية أو أجنبية , تسعى إلى تحقيق أهداف وتطوير الأعمال الخاصة بها كما يلي :

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال منه طرف الأشخاص
- يمنح قروض بجميع أشكاله سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة .
- توزيع رؤوس الأموال الأفراد ومراقبة استعمالها .
- يقوم بجميع العمليات بالاكتئاب الخصم , شراء الأوراق التجارية .
- يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى .
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارية الخارجية , استقبال وديعة مبالغ السندات و الأموال الناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفتجة , السند لأمر , الشيك وثائق التجارة الأخرى .
- اكتساب أموال من عمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين .
- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة , والقيام بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر و الخارج بأي شكل من الأشكال .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي – وكالةتقرت –

تتواجدبالوكالةالمصالحالتالية :

1- مصلحة المنتجات البنكية:

تقوم هذه المصلحة بعدة مهام نذكر منها :

- عمليات الصندوق : تقوم بعمليات السحب و الدفع و عمليات التحويل .
- المحفظة المالية : تقوم بعمليات المقاطعة .
- مصلحة العلاقات الخارجية : من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي :

- -عمليات السحب و الدفع بالعملةالصعبة .
- التحصيلات بالعملة الصعبة .
- عمليات التجارة الخارجية (التصدير و الاستيراد) .

2- مصلحة التسيير الإداري :

تتولى هذه المصلحةالمهام التالية :

- تسيير موارد الوكالة .
- الاهتمام بالتنظيم والرقابة .

التسيير الآلي للعمليات .

3- مصلحة الالتزامات :

تقوم هذه المصلحة بعدة مهام نذكر منها مايلي :

مصلحة متابعة الالتزامات : تعمل هذه المصلحة على مايلي :

- دراسة القروض .
- دراسة التعهدات القانونية و التحصيل .
- الاهتمام بقضايا المنازعات .
- القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض .
- إجراء المقبلات مع العملاء , والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض .
- العمل على تكوين ملف و تحليله و تسيير الملفات و طلبات القروض من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية و الفردية و الأعمال الحرة .
- إعداد الإحصائيات الخاصة بالوكالة .

❖ **قسم متابعةالموارد** :تقوم بمتابعة الاستحقاقات (القروض والفوائد).

❖ **قسم المنازعات**[1]: من أهمال أعمال التي تقوم بها .

- المحافظة على الملفات القانونية للزبائن
- تسيير الملفات للوكالة .
- تكوين و تسيير و متابعة ملفات المنازعات .

4- مصلحة العلاقات مع الزبائن

و تقوم بمهام عديدة تتمثل في :

- تحضير خطة عمل من أجل تحقيق الأهداف التجارية المسطرة .
- قرار قبول الدخول في علاقة جديدة مع أي زبون .
- تسيير و متابعة استعمالات القروض .
- تحليل مردودية الزبائن .

5- الأمانةالعامة : تقوم بتنظيم إدارة و شؤون المدير بشكل منظم , استقبال و إرسال الرسائل إلى البنوك أو المؤسسات الأخرى .

6 – مركز محاسبة :

ليست تابعة لمهام المدير , و إنما تابعة لمديرية البنك الجزائر الخارجي مباشرة , حيث تقوم هذه المصلحة بإحصاء حسابات جميع المصالح الأخرى (لان كمصلحة تقوم بإحصاء يومي لحساباتهم)

7– المدير :

مهمته إدارة و تسيير البنك بكل مصالحه , حيث يقوم باتخاذ القرارات اللازمة

❖ ويمكن توضيح المصالح من خلال الشكل التالي :

[1] بنك الجزائر الخارجي – وكالة

الشكل 02-01: يمثل الهيكل التنيظمي للبنك الخارجي الجزائري –وكالة تقرت-

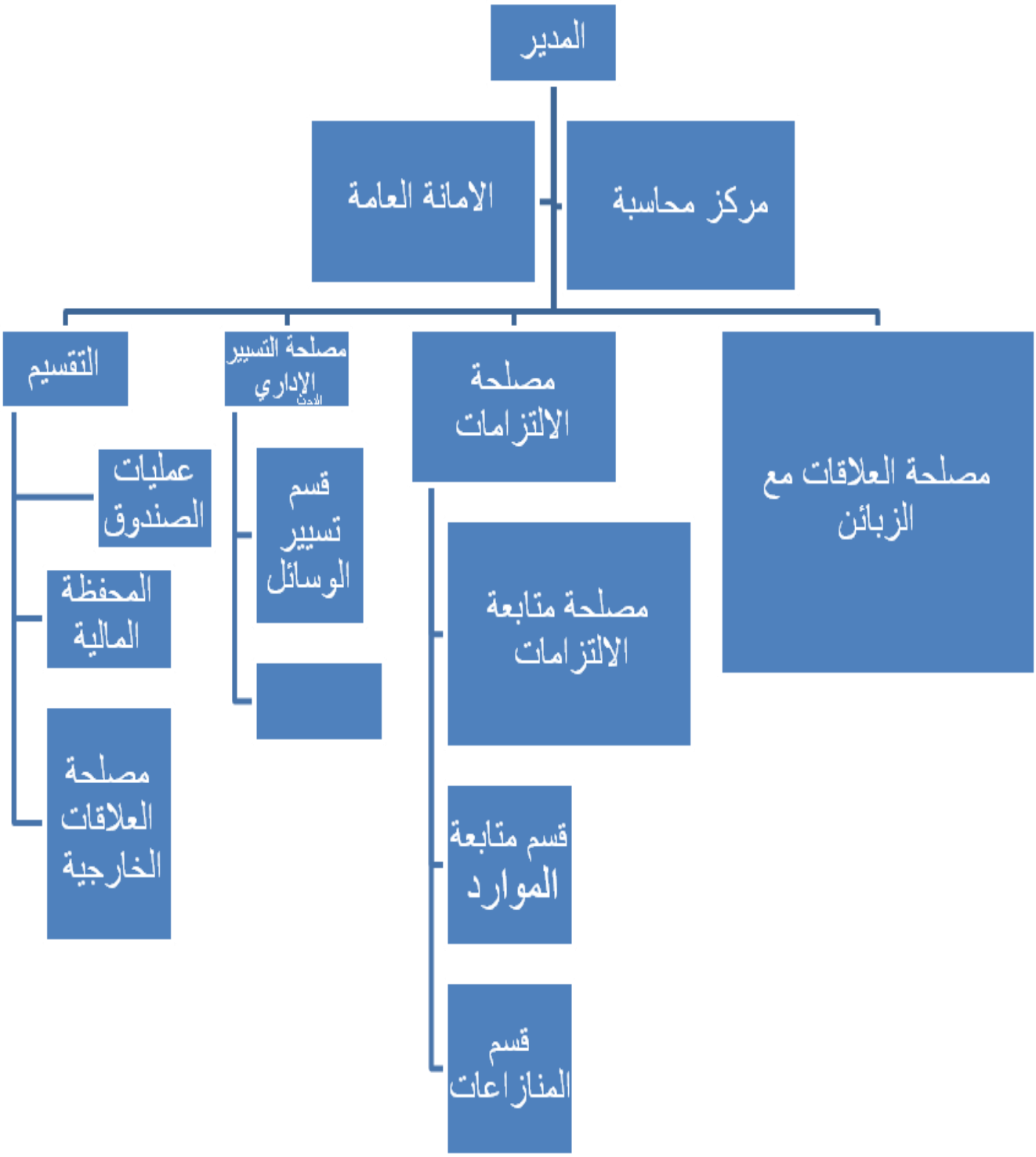

المطلب الثالث : الاجراءات المنهجية للدراسة

1) منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليل في الجزء النظري وعلى منهج التحليلي لدراسة حالة في الجزء التطبيقي، وهذا من أجل إثبات أو نفي الفرضيات المذكورة مسبقا في المقدمة.

2) مجتمعالدراسة:

استهدفت دراستنا لبنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت كان مصدر المعلومات مصلحة تمويل المؤسسات بالبنك.

3) عينة الدراسة:

تمحورت دراسة الحالة ضمن عينة من البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت ، التي تم إسقاط البحث عنها،وبالاعتماد على الوثائق متمثل برك ،كان مصدر المعلومات مصلحة مالية ومحاسبة بالبنك.

4) حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة 2018الى 2020 وتعتبر فترة مقبولة وكافية لدراسة أثر المتغيرات مستقلة والتابعة، أما الحدود المكانية البنك لبنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج وتحليلها

خصصنا هذا المبحث للدراسة الميدانية اين سنعمل فيه على تقديم دراسة إحصائية لواقع التمويل لدى البنك بتقنية الاعتماد المستندية وإجراءات الاستفادة من هذه التقنية

المطلب الأول: إجراءات سير عملية الاعتماد المستندي في البنك الخارجي الجزائري

الفرع الأول : التوطين

تتم اجراءات فتح الاعتماد المستندي في البنك الخارجي الجزائري أساسا من خلال عملية التوطين

أولا: مفهوم التوطين :

يعني مكان تحقيق وإنجاز العقد، ويعني بالنسبة للبنك وضع علامة رمز أو ترقيم على الفاتورة أو على عقد ما، أما بالنسبة للمستورد فهو القيام باختيار بنك معين لإتمام الصفقة التجارية، بحيث يكون للمستورد رصيد لدى البنك ويقوم هذا الأخير بفتح ملف باسم المستورد، يعطيه رقما مميزا يمكنه من تسيير الملفوتكون عملية التوطين لمراقبة العمليات التجارية من الداخل إلى الخارج، أو العكس كما أن إجراءات التوطين تضمن أن خروج النقود عن طريق البنك ودخولها أيضا عن طريق البنك

ثانيا: فتح ملف التوطين :

لقيام المستورد بفتح ملف التوطين يقوم بتقديم ملف التوطين مرفوق بطلب التوطين بعد سحبه من البنك و يتضمن ملف التوطين المعلومات التالية :

طبيعة السلعة أو البضاعة المستوردة،

نوعية الخدمة ؛

1) كميات السعر الأولي ؛
2) الإمكانيات المالية لدفع ؛
3) اسم المصدر وعنوان نشاطه ؛
4) اسم البنك فاتح الاعتماد ؛
5) تحديد قيمة الصفقة سواء بالعملة الأجنبية أو المحلية ؛
6) توقيع وإمضاء المستورد

بعد القيام بهذا الإجراء يعطي للمستورد رقما لملفه، حيث يعتبر بمثابة بطاقة تعريفية لعملية الإستراد ويوجد على مستوى كل بنك خاص بعملية التوطين، يقوم بفتح سجل يتضمن معلومات عن الصفقة محل الاعتماد وتتمثل هذه المعلومات فيما يلي :

1) تاريخ فتح الاعتماد ؛ رقم التوطين ؛
2) اسم كل من المستورد والمصدر ؛
3) التواريخ والأرقام المرجعية ؛
4) قيمة العقود بالعملة الصعبة ؛
5) قرار البنك بشأن ملف التوطين ؛ القبول أو الرفض أو أمر بالتعديل يرحل رقم توطين الى بطاقة اخرى تسمى بطاقة المراقبة والتي تسلم هذه البطاقة إلى المستورد هذه البطاقة تحمل المعلومات التالية

1) اسمالوكالة رقم الشباك (المكتب) الموطن للعملية ؛
2) اسم وعنوان المستورد ؛
3) اسم وعنوان المصدر؛
4) مرجع المستورد ؛
5) مبلغ العملية بالعملة الصعبة وما يقابلها بالعملة المحلية ؛
6) طبيعة ونوع البضاعة محل الإستراد.

بعدما يتم تسجيل التوطين في البنك الخارجي الجزائري تتم متابعة العملية من قبل المصلحة الموجودة على مستوى البنك، المختصة بعمليات التجارة الخارجية وهي مصلحة التوطين وتتم المتابعة الميدانية لعملية التنفيذ خلال فترة زمنية لا تتعدى ستة أشهر وذألك من طرف المستورد لكي لا يكون هناك تحويل أموال بالعملة الصعبة دون مقابل حقيقي لعملية التحويل

ثالثا: تنظيم الملفات الخاصة بالاعتمادات المستندية

يخصص لكل ملف تطوين عدد مكون من 21 رقم وتكون مفصلة على النحو التالي:

- ❖ الرقمان يدلان على رمز الولاية ؛
- ❖ الرقمان يدلان على رمز الوكالة ؛
- ❖ الرقمان يدلان على الرقم الخاص بالتجارة الخارجية ؛
- ❖ الأربعة أرقام تدل على العام (السنة) ؛

- ❖ الرقم يدل على الفصل ؛
- ❖ الرقمان يدلان على طبيعة ومدى العملية ؛
- ❖ الخمس أرقام تدل على رقم الملف .
- ❖ الثلاثة أرقام تدل على رمز العملية

تتم عملية فتح الإعتماد المستندي بناء على طلب محرر وفق نموذج على مستوى وكالة البنك الوطني

الفرع الثاني: فتح الاعتماد المستندي

تتم عملية سير فتح الاعتماد المستندي في البنك الخارجي الجزائري منمرحلتين هامتين هما :

المرحلة الأولى :تقديم الطلب والوثائق المرفقة به :

يقوم العميل المستورد بتقديم طلب فتح الاعتماد المستندي من البنك مرفقا بملف كامل وشامل لكل الوثائقويتضمن الوثائق التالية :

1) طلب خطي؛
2) 06 فواتير شكلية بالملة الصعبة ؛
3) سجل تجاري ؛
4) إعفاء الضريبي
5) فاتورة نموذجية للعتاد ؛
6) طلب يقدم من طرف المستفيد وهو التوطين ؛
7) وجود رصيد كاف للعملية بالإضافة الى 5% من مبلغ الفاتورة تحسبا لتغيرات سعر الصرف ؛
8) يتم إيداع الملف في الوكالة الجهوية تم يرسل الى المديرية العامة في البنك الخارجي الجزائري من أجل الدراسة
9) ليتم القبول أو الرفض وتنتهي هذه المرحلة بعد :
10) التفاوض في شروط الإتفاقية (التحويل) ؛
11) يعطى أمر فتح الاعتماد المستندي بعد موافقة البنك ؛
12) بعد الموافقة من طرف البنك يشعر أو يعلم بنك المصدر ويرسل له الوثائق عن طريق البريد أو جهازالحاسب الألي ؛
13) يشعر البنك المصدر عميله .

المرحلة الثانية : بعدالانتهاء من المرحلة الأولى و إشعار البنك المصدر يقوم هذا الأخير بتحضير السلعة المطلوبة وعند حصوله على وثائق النقل والوثائق الملحقة من المستورد يقوم بإعداد الفاتورة النهائية للبضاعة حسب شروط العقد .

وثائق الاعتماد المستندي : وهي الوثائق التي يتم إرسالها إلى المصدر وهي :

1) الوثائق الرئيسية : وهي كالتالي:
   - ❖ وثائق النقل (نقل جوي ، نقل بري ، بحري ...الخ ؛)
   - ❖ وثيقة التأمين ؛
   - ❖ الفاتورة الشكلية وهي الفاتورة الأولية
2) الوثائق الثانوية (الملحقة) : وتكزن حسب متطلبات السلعة نذكر منها :
   - ❖ شهادة التفتيش والرقابة والفحص ؛
   - ❖ الشهادة الطبية للتأكد من سلامة البضاعة ؛
   - ❖ شهادة المنشأ تثبت مكان وضع البضاعة ومواطنيها
3) بعد الانتهاء من إعداد الفاتورة من طرف المصدر يقوم بما يلي:
   - ❖ إرسال البضاعة بعد تحصيله على وثائق النقل ؛
   - ❖ يقوم البنك المصدر بتحصيل الوثائق من المصدر ؛
   - ❖ يقوم البنك المصدر بعد التحقيق من الوثائق بطلب تحويل الأموال من بنك المستورد.
4) بعد مراجعة بنك المستورد للوثائق المرسلة من المصدر (تخص) السلعة والتحقيق منها يستدعي المستورد منأجل الدفع .
   - ❖ يقوم المستورد إصدار أمر لبنكه بالدفع الى بنك المصدر للحصول على السلعة ؛
   - ❖ عند حصول المستورد على السلعة حسب الشروط المطلوبة يتحقق البنك المستورد من وصول السلعةبوثيقة الجمارك ثم يقوم بتحويل الأموال الى بتك المصدر و إذا كان هناك حالة غش يذهب العميل القسم خاص بمراقبة السلعة ولا تحول الأموال الإ بعد تسوية الوضعية.

الفرع الثالث: شبكة سويفتSWIFT

الوصف التقني لسويفتSWIFT :

هي عبارة عن شبكة إلكترونية للتنقلات الخاصة، مستأجرة للإدارات التي لها احتكارالاتصالاتالمدارة بأجهزة الإعلام الآلي مخصصة للبنوك الأعضاء في الشركة (الشبكة) ويضمنون تسييره، الواقع فإن شبكة سويفت مبنية على تبادل الرسائل التي تسمح للمراسلين التحاور مباشرة، وهذه الشبكة تسمح بتوجيه ومراقبة الرسائل و أوامره تحويل الزبائن التي اعتادت أن ترسلها على الوسائل التقليدية.

شبكة سويفت تشمل ثلاثة مراكز اتصالات مزودة بأجهزة الإعلام ألي:

1) مركز اتصالاتكولير (الولايات المتحدة)
2) مركز إتصالZoter Wood (الأرضي المنخفضة)
3) مركز إتصالبروكسل.

ومند 09 مارس1978 أصبحت تحويلات الزبائن من بنك الى بنك موجهة يوميا ومطبقة من طرف إجمالي البنوك المنظمة في شبكة سويفت، في سنة 1981 عمليات الحافظات وتأكيد المعاملات الدولية (عمليات صرف ، إقتراض) إستطاعة أن تحقق العمليات الأخرى القابلة للتنفيد وهي التحصيلات المستنيدية، فتحالإعتمادات المستندية، و أوامر تأكيد بيع وشراء المستندات ومجموعة الوسائل التي تخص الأمر بالسحب والقرض وكشف الحساب، ونطاق شبكة سويفت لم يتوقف عن النمو منذ سنة 1977 ومن بين دول العالم الثالث الجزائر التي إنظمت إلى شبكة سويفت في02 ديسمبر 1991 حيث نجد أن كل البنوك التجارية الجزائرية مرتبطة في هذه الشبكة وتعمل بها بشكل عادي.

من بين نماذجها المختلفة نجد700 : MT : خصيصا للاعتماد المستندي .

ثانيا: مزايا شبكة سويفت SWIFT

1) **الأمن** : أول ميزة تقدمها شبكة سويفت بالنسبة للاعتمادات المستندية في كون أن لديها وسائل معالجة المعلومات التي تدخل في مختلف مستويات الشبكة مجهزة برامج مكملة لكشف وتصحيح الأخطاء

- ❖ الوسائل المتبادلة بين المذكرات ومراكز المعالجة مكتوبة بواسطة الحاسوب ؛
- ❖ مفتاح سري يسمح بفحص هوية مراسل الرسالة ؛
- ❖ تماثل الرسائل وإعطاؤها مفتاح خاص يقضي على مخاطر الفهم السيئ التي يتهاون بها.

2) **السرعة** : وهي الميزة الثانية التي تمتاز بها شبكة سويفت بالنسبة للاعتمادات المستندية وكل المعاملات الأخرى حيث أن مدة تبليغ الرسالة العادية يتطلب20 دقيقة والرسائل الاستعجالية تتطلب 05 دقائق وهي أهم بكثير من توجيه الرسائل عن طريق الوسائل التقليدية

3) **قلة التكلفة** : ثالث ميزة لشبكة سويفت تتمثل في انخفاض التكاليف ويمكن استعمالها إذا كان المرسل إليه مرتبط بالشبكة وبسبب نزعته لابد أن توضع تحت تصرف المستعمل24/24 هذا الهدف نحقق إلى حد كبير الأن معدل وجودها الفعلي يساوي تقريبا**99.5%** أما العيب الوحيد لهذه الشبكة هو عدم إيصال للاستلام هذا يتضمن أن مراقبة التحويل الجيد لا يمكن أن يكون الإ بمراقبة العملية نفسها.

المطلب الثاني : الضمانات البنكية الدولية التي يمنحها البنك الخارجي الجزائري– وكالة تقرت–

❖ **ضمان المناقصة**:يطلب هذا النوع من الضمان للمشاركة في المناقصات الدولية، حيث يلزم معلن المناقصة من المقاولين الراغبين في المشاركة ضمان تعهدي صادر من البنك يوفر له (المعلن المناقصة الهيئة العمومية) تعويضا في حالة ما إذا لم يوفي المقاول الفائز الذي رست عليه المناقصة بالتزاماته أو في حالة سحب أحد المقاولون لعرضه قبل أن ترسى المناقصة على أحدهم أي في فترة معاينة العروض المقدمة من طرفهم كذلك في حالة رفض المقاول الفائز إمضاء العقد أو عدم قبول لتقديم الضمانات المتفق عليها. هذا الضمان لا يتجاوز مبلغه 5 في المائة من قيمة العرض، و يدخل في حيز التطبيق اعتبارا من تاريخ فتح الأظرف أو ملفات العروض بحيث تتحد مدة صلاحيته ب 6 أشهر ابتداءا من هذا التاريخ.

❖ **ضمان حسن التنفيذ** : يضمن للمشتري حقه في مبلغ التعويض المحدد مسبقا في العقد في حالة ما إذا لم يكن هذا الأخير راض عن أداء البائع لالتزاماته، هذا الضمان لا يتجاوز 10 في المائة من مبلغ العقد و يدخل حيز التنفيذ ابتداءا من تاريخ اصداره إلى غاية الغائه من قبل الأطراف المتعاقدة، وتجدر الإشارة إلى أن عملية اهتلاك الضمان تتم عبر مرحلتين : المرحلة الأولى: لهتلك ما قيمة 50 في المائة. من قيمة الضمانعند الاستلام الأولي. المرحلة الثانية: أما بالنسبة للقيمة المتبقية (50) في المائة) عند الاستلام النهائي للمنتج.

❖ **ضمان استرجاع التسبيق** :يضمن للمستورد تعويض كل أو جزء من التسبيق الذي دفعه بحكم قيامه بمعاملة تجارية خارجية سواء كان تسبيق قبل استلام البضاعة أو عند بداية الأشغال وذلك في حالة ما لم يحترم المصدر التزاماته التعاقدية، تتراوح قيمة هذا الضمان ما بين 5 و 15 في المائة من قيمة العقد التجاري فهي

عامة لا تتجاوز 15 في المائة إلا إذا تم موافقة بنك الجزائر مسبقا. يدخل هذا الضمان حيز التنفيذ عند إيداع الأموال في حساب البائع المفتوح لدىالبنك المحدد في العقد، يخفض مبلغ التسبيق المسترجع بما يتناسب مع أداء الالتزامات التعاقدية التي يغطيها هذاالضمان

- **ضمان تحرير اقتطاع الضمان (ضمان الاعفاء من اقتطاع الضمان** : للحصول على تعويض يغطي كل الأضرار و الأخطاء الناجمة عن سوء أداء الالتزامات و عدم تطابقها الشروط العقد وحب يحق للمشتري الاحتفاظ بنسبة معينة من مبلغ العقد هذا الضمان موجه لتفادي هذا الاقتطاع (المبلغ المحتفظ من طرف المشتري و توفير للمشتري ضمان التعويض في حالة الإخلال بالشروط و يلغى عند اتمام تنفيذ شروط العقد بشكل حسن و تام .
- **ضمان القبول المؤقت** : هذا الضمان موجه للمؤسسات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في خارج بلدها الأصلي، فهي تضطر في أغلب الحالات لاستيراد آلاتها ومعداتها الخاصة المتواجدة بالمؤسسة الأم (المقر الرئيسي للمؤسسة) حتى تتمكن من مزاولة نشاطها و يكون ذلك بشكل مؤقت أي اعادة تصديرها عند انتهاء المشروع، و هذا ما يفرض على المؤسسة حقوق و رسوم جمركية عند عملية الاستيراد هنا تظهر أهمية ضمان القبول المؤقت في اتمام هذه العملية (الاستيراد) بدون دفع أي رسوم جمركية و ذلك مجرد كفالة بنكية مساوية لقيمتها (الرسوم الجمركية) تضمن لمصلحة الجمارك إعادة تصدير المعدات. يدخل هذا الضمان حيز التنفيذ ابتداء من توقيع البنك للوثائق الجمركية المطلوبة (الالتزامات الجمركية) إلا غاية عملية اعادة التصدير و استلام ما يثبت ذلك أو يلغى مجرد طلب المستفيد مبلغ التعويض في حالةالإخلال بالعقد.
- **ضمان الدفع**:هذا الضمان يثبت حق المستفيد (ABC-A) تعويض أي مبلغ ينشأ من قروض ممنوحة من بنك معين أو من صفقات تجارية، بحيث يدخل حيز التنفيذ من تاريخ إصداره إلى غاية التعويض الكلي للقرض الذي أنشأ من أجله
- **رسالة القرض**:رسائل القرض هي عبارة عن وسائل تعويض مالية، تسمح بتعويض مبلغ الضمان بمجرد تقديم المشتري الوثائق أو الشهادات التي تثبت عدم التزام البائع بالشروط المتفق عليها في العقد، تحدد مدة صلاحيتها بصفة إجبارية وتنتهي إذا لم تتبع بضمان أخر أو بتمديد تاريخها.

المطلب الثالث: كيفية سير الضمانات البنكية الدولية فيالبنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

قبل أن التطرق إلى توضيح مراحل سير الضمانات البنكية الدولية تجدر الإشارة إلى أن عملية معالجتها على مستوى المديرية المركزية بالجزائر العاصمة و هذا راجع إلى ما سمى بنظام المركزية

عند تلقي مديرية العمليات المستندية الضمان المضاد الذي يرسله بنك المراسل (بنك المصدر) عند طريق رسالة مشفرة SWIFT يتم تسجيله ثم تقديمه لمدير العمليات المستندية / رئيس قسم الع مليات المستندية / رئيس المصلحة _ .

اولا:التأكد من عقد الضمان المضاد(المرسل من طرف البنك الأجنبي عن طريق رسالة SWIFT

يقوم رئيس مصلحة الضمانات البنكية بتحويل هذا العقد للمندوب المكلف بالضمانات البنكية للتأكد من صحته و مطابقة النص الذي ورد فيه للنظام النموذجي التابع للوزارة المالية من حيث : تاريخ و مكان إصدار الالتزام، أرقام التسلسلية للضمانات (كل ضمان لديه رمز خاص به)، تحديد أطراف الضمان، أمر اصدار الضمان لصالح المستفيد، تحديد مبلغ الضمان بالأعداد و الأرقام، تحديد طبيعة الالتزام البنكي،شروط بدأ تنفيذ الضمان، شروط تخفيض أو اهتلاك مبلغ الضمان، شروط رفع اليد على الضمان و شروط صلاحيته، تسوية عقوبة تأخر التنفيذ .

بعد أن تتم عملية التأكد من جميع المعلومات المذكورة أعلاه يحتاج مندوب المكلف بالضمانات البنكية للموافقة على نص الضمان من مديرية القروض ليتم تقديمه إلى مديرية الشؤون القانونية ليتم التأكد من وضعيته القانونية إعلامه بملاحظات التي سجلتها لمبعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات يتم إرسال رسالة SWIFT 1 متضمنا جميع التعديلات الأساسية للبنك المراسل

ثانيا: إنشاء و إصدار عقد الضمان (الضمان الذي تمنحه الوكالة للزبون):

يمكن توضيح عملية إنشاء و إصدار الضمان في المراحل التالية _ :المندوب المكلف بالضمانات البنكية ينتقل إلى عملية تسجيل الضمان المضاد في برنامجمختص بتسيير الضمانات الدولية و ذلك بملأ الخانات الخاصة بالمستفيد، البنك المراسل،نوع الضمان مبلغ الضمان

ثالثا: تسيير التعهد أو الالتزام

من بداية تجسيد الضمان إلى غاية انتهائه أو إلغائه يمكن أن يتعرض لعدة حالات لذا يجب إعطاء أهمية كبيرة لعملية تسيير الضمانات كذلك يجب أن تكون الأطراف على علم بكل الأخطار التي قد يتعرضون لها

1) **تخفيض مبلغ الضمان** : يجب أن تتم تبعا لالتزامات الواجب تنفيذها من طرف طالب الضمان (الآمر/الزبون) و لموافقة المستفيد الوحيد الذي يستطيع تقييم الطلب (التخفيض)

2) **رفع مبلغ الضمان**: قد يحدث جراء زيادة مبلغ العقد التجاري (يتم بموافقة المستفيد)

3) **تمديد تاريخ انتهاء الصلاحية**: يمكن أن تجرى من قبل المستفيد خلال سريان الضمان فقط، كل طلب يجرى للتمديد يخطر بعد انتهاء مدة الصلاحية لا يمكن تلبيتها دون موافقة صريحة من طرف طالب الضمان (الآمر/الزبون)يجب أن يكون الطلب مسبقا على تمديد الصلاحية موجه لمديرية القروض

4) **وضع الضمانات في حالة التنفيذ (المطالبة بدفع مبلغ الضمان)**: فيما يتعلق وضع الضمان في حالة تنفيذ بالتزام البنوك الأجنبية بالدفع لأول طلب بدون أي نقاش، قبل كل تسوية يجب التأكد من أن عملية المطالبة بدفع الضمان تمت باحترام شروط الالتزام و في تاريخ صلاحيتها إضافة إلى ذلك يجب على الضامنإعلام الضامن المضاد أو البنك المراسل الأجنبي ذلك باحترام الإجراء المتفق عليه في عقد الضمان المضاد.

المطلب الثالث: دراسة إحصائية لواقع التمويل بالاعتماد المستندي في BEA وكالة تقرت

أولا: تمويل قطاع البناء

بعد اطلاعنا على الوثائق المقدمة من طرف البنك ومقابلة مع المدير تحصلنا على عدد الملفات حجم التمويلات بالاعتماد على تقنية الاعتماد المستندي لقطاع البناء كما هو موضوح في الجدول الموالي

الجدول (01-02) يمثل عدد الملفات وحجم التمويل بالاعتماد المستندي لقطاع البناء 2017-2020

	2017	2018	2019	2020
عدد الملفات	02	17	07	19
حجم التمويل	42 737 000.57	771 383 226,16	122 593 769,24	982 283 226,16

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على وثائق البنك

الشكل 02-02 يمثل عدد الملفات وحجم التمويل بالاعتماد المستندي لقطاع البناء 2017-2020

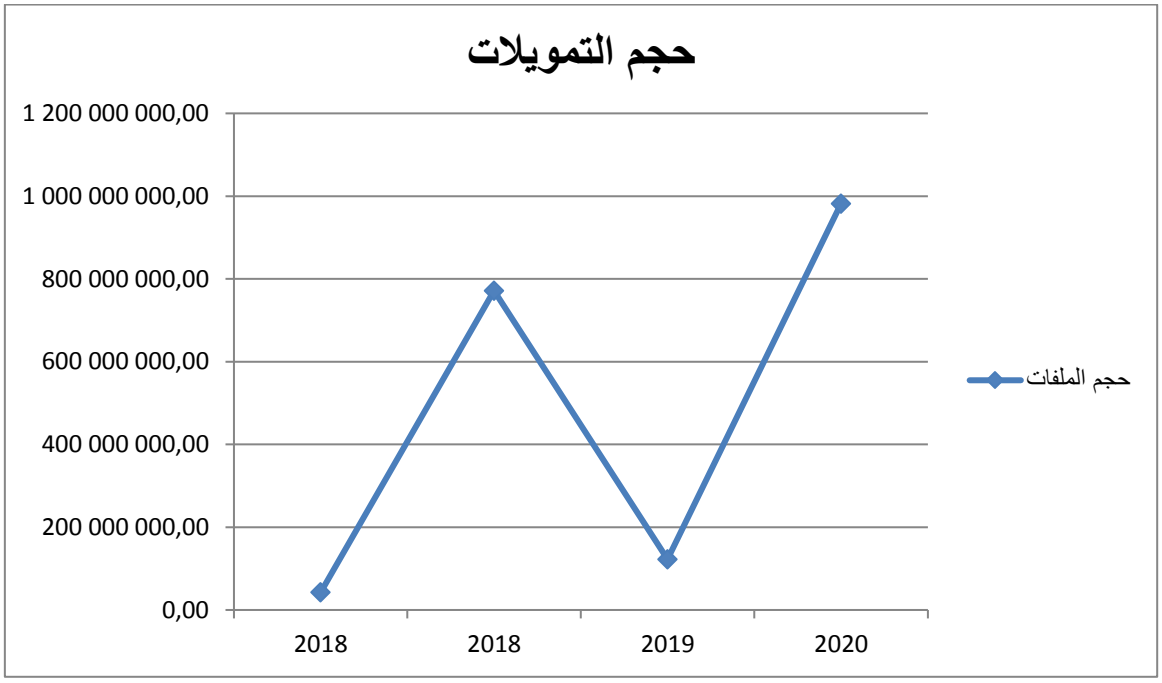

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول

من خلال الجدول يظهر لنا ان المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لقطاع البنك في البنك الخارجي الجزائري قد عرفت تطور خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2019 الذي تراجع فيها حجم التمويل بالاعتماد المستندي غير ان حجم المبالغ عاد للارتفاع في السنة الموالية حيث بلغ عدد الملفات المعالجة 19 ملف واجمالي تمويل قدر 982 283 226,16 د.ج

ثانيا: تمويل قطاع الصناعة

بعد اطلاعنا على الوثائق المقدمة من طرف البنك ومقابلة مع المدير تحصلنا على عدد الملفات حجم التمويلات بالاعتماد على تقنية الاعتماد المستندي لقطاع الصنة كما هو موضوح في الجدول الموالي

الجدول (02-02) يمثل عدد الملفات وحجم التمويل بالاعتماد المستندي لقطاع الصناعة 2017-2020

	2017	2018	2019	2020
عدد الملفات	04	04	05	07
حجم التمويل	11 164 531.91	21 691 754,25	41 346 9859.4	58 423 663,72

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وثائق البنك

من خلال الجدول يظهر لنا ان المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممولة لقطاع الصناعة في البنك الخارجي الجزائري قد عرفت تطور خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2019 حيث بلغ عدد الملفات المعالجة في اخر سنة من الدراسة 07 ملفات واجمالي تمويل قدر **58 423 663,72** د.ج

الفرع الثاني: عرض وتحليل نتائج الفريات

الفرضية الأولى: تتمثل الفرضية الأولى في أن وسائل تمويل التجارة الخارجية تضمن السير الحسن للمعاملات الدولية وتوسيعها بالتالي تحقيق النمو والتطور الاقتصادي.

يمكن القول أن هذه الفرضية صحيحة، و هذا من خلال ما تم تأكيده في هاته الدراسة التي أبرزت أهمية التمويل البنكي في تحسين المعاملات التجارية بين الدول اعتمادا على الوسائل التمويلية المتعددة التي تؤدي بدورها إلى توسيع قطاع التجارة الخارجية و بالتالي التطور الاقتصادي الدولي.

الفرضية الثانية: و قد تم إثبات هاته الفرضية المتمثلة في استعمال الضمانات البنكية كأداة للدفع فيعمليات التجارة الخارجية من خلال توفير تعويضات نقدية في حالة ما إذا تم الإخلال بشروط العقد.كونها تساهم بشكل كبير في حسن تنفيذ المعاملات الدولية، فهي تعتبر كأداة أو وسيلة للدفع الدولي عن طريق منح تعويضات نقدية من طرف البنوك الضامنة تحت طلب الزبون أو الآمر لصالح المستفيد في حالة ما إذا تم الاخلال بالتزامات التعاقدية من طرف الزبون أو عدم رضا المستفيد من أدائه للشروط المتفق عليها مسبقا فيالعقد.

الفرضية الثالثة: يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية و المتمثلة في إمكانية الضمانات البنكية في تغطية مخاطر التجارة الخارجية كونها تعهدا غير رجعيا صادر من البنك الذي يمثل محورا للثقة بين المتعاملينخلالالاقتصاديين. بحيث يظهر دورها الفعال في حماية وضمان حقوق كل من الأطراف المتدخلين من . تغطيتها للمخاطر الناجمة عن المعاملات التجارية الدولية فهي عبارة عن وسيلة إثبات وتعهد غير رجعي

صادر من طرف البنوك، كما أنه يخضع لمبدأ الدفع عند الطلب الأولي و بدون أي نقاش أو منازع في ما حالة إذا تم الاخلال بالالتزامات التعاقدية

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل الذي يعتبر الاطار التطبيقي للدراسة اين قمنا فيه بدراسة ميدانية على مستوى البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة تقرت ادركنا من خلاله أن البنوك الجزائرية لا تتعامل بكثرةبالضمانات البنكية الدولية للتجنب المخاطر التي قد تنجم عن تمويل التجارة الخارجية كاللجوء إلى التأمين على مخاطر القروض من طرف مؤسسات التأمين و قد يرجع السبب كذلك إلى قوانينها الغير العادلة كالإجراء المتمثل في رفع اليد الذي يقدم من طرف الزبون قبل انتهاء صلاحية الضمان الذي قد تصحبه خسارة لا بأس و المتمثلة في دفع قيمة الضمان بأكمله زيادة عنه الفوائد و العمولات المترتبة عليه في حالة ما إذا لم يسلم في الآجال المحددة أي قبل انتهاء الصلاحية و ذلك بدون صدور أي خطأ أو خلل في تنفيذ التزامات الزبون اتجاه المستفيد

الخاتمة

تحتل البنوك والمؤسسات المالية دورا هاما في تمويل التجارة الخارجية كونها وسيلة أساسية لما توفره من ضمانات البنكيةغيرها من، التقنيات الموجهة لصالح زبائنها فلكل تقنية خصائصها ومميزاتها و يكمن من حيث السرعة والتكاليف فعلى كل زبون اختيار الوسيلة الأنسب لتسوية صفقاته التجارية.

ففي التجارة الخارجية من الضروري دائما لأي مصلحة سواء كان بائعا أو مشتريا أو بنكا، أن يكون يقظا للغاية و أن يعرف القيود التي يمكن أن تؤثر على العملية التي تقود لتنفيذهالأن أي عمل تجاري خارجي لا يخلو من المخاطر بسبب زيادة حجم المبادلات التجارية، ولتفاديها وحماية حقوق المتعاملين جاءت الضمانات البنكية لتغطية هذه المخاطر التي لها وسائل قانونية تمنع من تحايل أحد الأطراف العقد التجاري وتعطي لكل حق حقه.

بالرغم من مساهمة الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية و دورها الفعال في تغطية المخاطر المصاحبة لها إلى أنها تواجه صعوبات في تغطية المخاطر السياسية، بحيث لا يمكن تغطيتها بشكل كامل فقد تساهم فقط في التقليل منها، كما هو الحال بالنسبة للمخاطر التي قد تنجم عن اختلاف القوانين المطبقة من طرف الدول رغم توحيد القواعد التي تخص هذا النوع من الضمانات من طرف غرفة التجارة الدولية

اولا: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وكانت أهم نتائج الدراسة كما يلي:

1) يعتبر الاعتماد المستندي من أنجع التقنيات الحديثة في تمويل التجارة الخارجية و هذا لما تحققه من توازن بين أطراف العقد
2) يعتبر الاعتماد المستندي وسيلة في يد الدولة لرقابة نشاط الاستيراد والتصدير
3) للضمانات البنكية فعالية كبيرة في نجاح واستمرار المعاملات التجارية الخارجية
4) ضمانات البنكية هي التزامات تعاقدية تأمن حق المتعاملين- .رغم القوانين الصارمة المتعلقة بالضمانات البنكية إلا ان البنوك التجارية المصدرة لهذه الضمانات تتعرض لمخاطر عديدة من طرف البنوك الضامنة خاصة المخاطر السياسية.

ثانيا: الاقتراحات:

على ضوء نتائج الدراسة الميدانية وبناء على نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الميدانية فانه يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات لفائدة البنك تتمثل فيما يلي:

1) تطوير و تسهيل التعامل بالضمانات البنكية الدولية لخلق الانسجام بين الاطار المحلي و الدولي الذي يسمح بحسن التنفيذ و ذلك من خلال اتباع القواعد المحددة دوليا لتفادي أي مشكل قد ينجم عن اختلافالقوانين المطبقة لكل دولة مع محاولة تخفيض تكاليفها لتحفيز الطلب عليها.
2) توفير أكثر حرية و سهولة في منح الضمانات البنكية.
3) المساهمة في تطوير قطاع التجارة الخارجية من خلال محاولة تنمية الصادرات خارج المحروقات علما أن هاته الأخيرة تمثل نسبة كبيرة من صادرات الجزائر و مما يسمح بتحفيز صادرات المنتجات الأخرى.
4) الاعتماد على التكنولوجيا و المعلوماتية بشكل واسع في المعاملات التجارية الدولية.

رابعا: آفاق الدراسة

1) اليات تمويل التجارة الخارجية
2) معوقات وتحديات التجارة الخارجية في الجزائر

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

- سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010
- أحمد عبد العزيز الشرقاوي، السياسات النقدية والمصرفية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 1981 .
- دليلة طيبي، مخاطر وضمانات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر–دراسة حالة بنك BEA– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015.
- عطاالله علي زبون، التجارة الخارجية. عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2015..
- حسام علي داود،اقتصاديات التجارة الخارجية. الاردن: دار المسيرة للنشر والطباعة.2002ص 16
- خالد احمد فرحان المشهداني. التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم، دار الايام للنشروالتوزيع، عمان، الأردن، 2017 .
- فطيمة حاجي، مدخل الى تمويل التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- محمد كمال عفانة إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2018.
- بن عمر فتحي، دور الضمانات البنكية في التجارة الخارجية حالة الجزائر ما بين 2016/2005، مجلة الراصد العلمي، العدد 01، 2022.
- نرجس حشيشي. دور الضمانات البنكية في ترقية التجارة الخارجية مذكرة ماسترفي علوم التسيير، 2015.
- قارح أمين، محمد الأمين شربي، وكالات ائتمان الصادرات كأالية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية– عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين ضمان الصادرات CAGAX، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد، 16، العدد 01، 2020

- **دراسة قارة ابتسام واخرون ، بعنوان: إدارة المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية –دراسة حالة بنك NATIXIS** وكالة غليزان، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 02، العدد 04، 2019
- بوكونة نورة، بعنوان: تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012
- legeais. d, suretes et garantties du credit, librairie generale de droit et de jurisprudence, paris, 1996,.
- m.sc.aleksandarlukic. the role and importance of bank demand guarantees in international trade .nt.j.eco. res., 2014
- friederikeniepmann and timschmidt-eisenlohr . international trade, risk, and the role of banks .federal reserve bank of new york staff reports

الملاحق

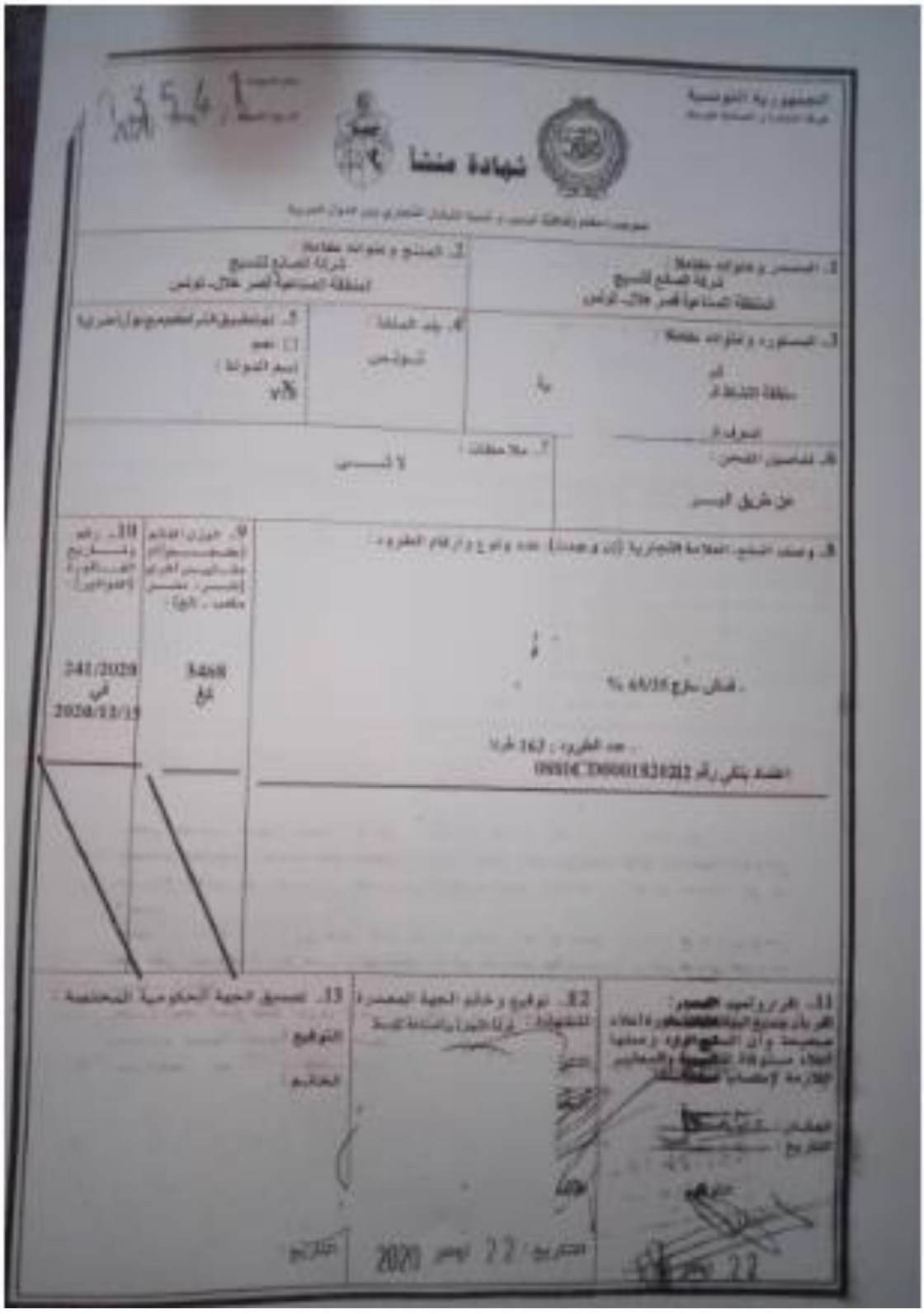

الجمهورية التونسية

شهادة منشأ

1. المصدر و عنوانه بطاقة:
شركة الصانع للنسيج
المنطقة الصناعية قصر هلال- تونس

2. المنتج و عنوانه بطاقة:
شركة الصانع للنسيج
المنطقة الصناعية قصر هلال- تونس

3. المستورد و عنوانه بطاقة:

4. بلد المنشأ:
تونس

5. تعامل تفاضلي (اتفاقية التبادل الحر لبلدان المغرب العربي الكبير):
☐ نعم
☒ لا
إذا نعم الرجاء ذكر:
٧٦٪

6. معلومات الشحن:
عن طريق البحر

7. ملاحظات:
لا شيء

8. وصف البضائع: العلامة التجارية (إن وجدت)، عدد وحجم وزن العلامات:
- قماش بنوع 65/35 %
- عدد الطرود: 162 طرد
المبلغ بالبنك رقم INSTC D0001920212

9. الوزن الإجمالي (بالكيلوغرام أو بالوحدات الأخرى للقياس الكمي مثل: المتر، الحجم، ...الخ):
5468
كغ

10. رقم وتاريخ الفاتورة (الفواتير):
241/2020
في
2020/12/15

11. الإقرار الصحيح:
أقر بأن جميع البيانات المذكورة أعلاه صحيحة وأن البضائع الموصوفة أعلاه، منشؤها تونس، وتطابق المعايير اللازمة لإعطاء شهادة المنشأ.
المكان:
التاريخ:

12. توقيع وختم الجهة المصدرة للشهادة: غرفة التجارة والصناعة للجنوب
التاريخ: 22 ديسمبر 2020

13. تصديق الجهة الحكومية المختصة:
التوقيع
الختم
التاريخ

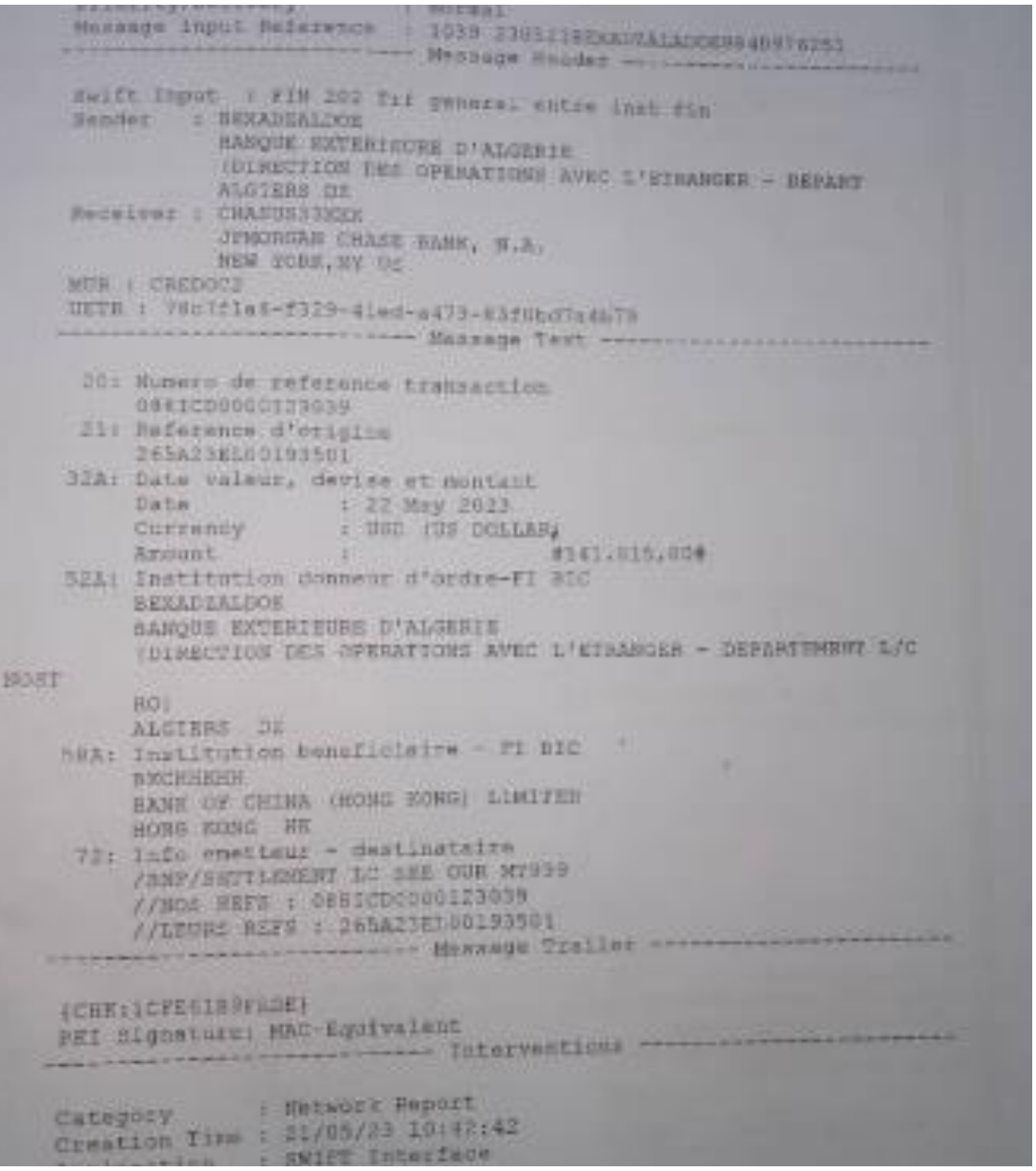

```
Message Input Reference  : 1039 230522BEXAUZALA0C0039406[6253]
------------------------ Message Header ------------------------

Swift Input  : FIN 202 Tri general entre inst fin
Sender   : BEXADZALDOE
           BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
           (DIRECTION DES OPERATIONS AVEC L'ETRANGER - DEPART
           ALGIERS DZ
Receiver : CHASUS33XXX
           JPMORGAN CHASE BANK, N.A.
           NEW YORK,NY US
MUR : CREDOC2
UETR : 78c1f1a6-f329-41ed-a473-63f0bd7a4b79
------------------------ Message Text ------------------------

 20: Numero de reference transaction
     0881CD0000123039
 21: Reference d'origine
     265A23EL00193501
 32A: Date valeur, devise et montant
     Date          : 22 May 2023
     Currency      : USD (US DOLLAR)
     Amount        :                #161.815,00#
 52A: Institution donneur d'ordre-FI BIC
     BEXADZALDOE
     BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
     (DIRECTION DES OPERATIONS AVEC L'ETRANGER - DEPARTEMENT L/C
BOST
     RO)
     ALGIERS  DZ
 57A: Institution beneficiaire - FI BIC
     BKCHHKHH
     BANK OF CHINA (HONG KONG) LIMITED
     HONG KONG  HK
 72: Info emetteur - destinataire
     /BNF/SETTLEMENT L/C SEE OUR MT999
     //NOS REFS : 0881CD0000123039
     //LEUPS REFS : 265A23EL00193501
------------------------ Message Trailer ------------------------

{CHK:1CFE6189FA3E}
PKI Signature: MAC-Equivalent
------------------------ Interventions ------------------------

Category       : Network Report
Creation Time  : 31/05/23 10:47:42
Application    : SWIFT Interface
```

SANATISS

N°	DESIGNATION	UNITE	QUANT	PRIX HT	TOTAL HT
1	Tissu Serge PC 65/35 Blanc Laize 150	METRE	7196	6,25	44 975,00
2	Tissu Serge PC 65/35 COC Laize 150	METRE	4024	7,670	30 863,60
				Total H.T	75 838,60
				Total T.V.A %	
				Timbre Fiscal	
				DDP Frontiere	100,000
				Total T.T.C *	75 940,000

Arrêtée la présente facture à la somme de :

Soixante Quinze Mille Trois Cent Quarante Dinars 600 Millimes

Mode de Paiement : Par lettre de crédit irrevocable et confirmée N°0888CEXX0018U0213

Délai Livraison : 60 Jours de la date reception de la L/C

DDP passe frontière Ouacha

Poids Net: 5363 Kg

Poids Brut : 5

Nbr de Carton: 353

Cachet et Signature

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE DE TOUGOURT
SCE ANTENNE & CHANGE
COMMUNICATION

Adr : Zone D'activité Légère Zaouia El Abidia-
Touggourt -W.Ouargla -Algerie
Tél:00213(0 002
E-mail: @gmail.com
RC N° Art :
N.I.F: NIS: 58

19 JAN 2021
وكالة تقرت 88

MR LE DIRECTEUR DE LA BANQUE
EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE DE TOUGGOURT

OBJET : Demande de levée de toutes les réserves sur crédit documentaire

REF : CREDOC : 088ICD0001820212
MONTANT : 75.340,800 TND

Nous avons l'honneur de venir vous solliciter par la présente pour vous autoriser à lever toutes les réserves sur le crédit documentaire repris en objet pour le montant : 75.340,800 TND (soixante-quinze mille trois cent quarante TND et huit cent cts).

Nous vous dégageons de toutes responsabilités au titre de cette opération, et nous vous demandons de procéder au paiement immédiat.

Veuillez agréer, monsieur le directeur, l'expression de nos salutations distinguées

Fait a Touggourt le : 14/01/2021

LE GERANT

الإهداء..... I
شكر وعرفان..... II
الملخص: V
Summary:..... V
قائمة المحتويات: VIII
قائمة الجداول: VIII
قائمة الاشكال: IX
المقدمة ..... أ
الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقيةلأخلاقيات العمل والصراع التنظيمي..... 1
تمهيد..... 2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للضمانات النبكية والتجارة الخارجية..... 3
- المطلب الأول: ماهية الضمانات البنكية..... 3
- المطلب الثاني: ماهية التجارة الخارجية ومخاطرها 8
- المطلب الثالث: الضمانات البنكية ودورها في تغطية مخاطر التجارة الخارجية 12
المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية 14
- المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية 14
- المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية..... 16
- المطلب الثالث: مقارنة الدراسة مع الدراسات السابقة 18
خلاصة الفصل:..... 19
الفصل الثاني:الدراسة المدانية..... 20
تمهيد:..... **Error! Bookmark not defined.**
المبحث الأول : تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري BEA وكالة تقرت 22
- المطلب الأول : لمحة عن البنك البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة تقرت..... 22
- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي – وكالة تقرت – 23

- المطلب الثالث : الاجراءات المنهجية للدراسة..... 27

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج وتحليلها 28

- المطلب الأول: إجراءات سير عملية الاعتماد المستندي في البنك الخارجي الجزائري 28
- المطلب الثاني : الضمانات البنكية الدولية التي يمنحها البنك الخارجي الجزائري- وكالة تقرت- 33
- المطلب الثالث: كيفية سير الضمانات البنكية الدولية فيالبنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت..... 35
- المطلب الثالث: دراسة إحصائية لواقع التمويل بالاعتماد المستندي في BEA وكالة تقرت..... 36

خلاصة الفصل الثاني: 39

الخاتمة 40

المراجع..... 43

قائمة المصادر والمراجع 44

الملاحق..... 45

وفي الأخير نسأل الله السداد والتوفيق